جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون العام

دور المنظمات الدولية الإقليمية في حفظ السّلم والأمن الدّوليين (الإتحاد الإفريقي نموذجا)

مذكرة لنيل شهادة ماستر، فرع القانون العام

تخصص: القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

من إعداد الطالبتين :

برباش سورية

بلعابد كريمة

تحت إشراف الأستاذ:

د / حساني خالد

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د بويحي جمال		رئيسا
د / حساني خالد	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
معزيز عبد السلام		ممتحنا

السنة الجامعية: 2013 -2014

بسم اللّه

الرّحمان الرّحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا {1} لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا {2} وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا {3}.

صدق الله العظيم الآيات الكريمات {1 -2 – 3} من سورة الفتح .

كلمة شكر

بعد حمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم المبعوث رحمة للعالمين.

فإننا نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير العميق إلى أستاذنا المشرف الدكتور المحترم: حساني خالد الذي تقبل بصدر رحب الإشراف على هذه المذكرة ، وذلك على ما قام به من جهد مشكور و مأجور عليه عند رب العالمين، إذ منحنا من وقته الكثير كما نصحنا بإرشاداته و توجيهاته قيمة طيلة مشوار بحثنا و نبهنا إلى كل صغيرة وكبيرة .

كما نتوجه بالشكر و التقدير إلى أستاذنا المحترم : معزيز عبد السلام الذي أفادنا بمعلومات قيمة طيلة مشوار بحثنا و لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته التي كان لها أثر إيجابي وفعال في هذا البحث ، فنشكره جزيل الشكر داعيات من الله سبحانه وتعالى أن يوفقه في مسيرته العملية و العلمية .

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتنا في كل مرحلة من مراحل تعليمنا جزاهم الله عنا كل الخير .

كما نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى أساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة و نشكرهم على اجتماعهم هذا لتقيم هذا العمل المتواضع .

سورية. كريمة

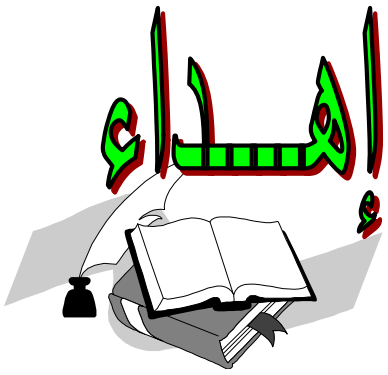

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

- **إلى والديّ رمز الحنان و العطف و الكرم .**
- **إلى إخوتي الأعزاء : سمير ، بوبكر ، أمحمد ،فوزي بدر الدين ، و أختي سهام .**
- **إلى كل الأصدقاء و الزملاء اللذين تركوا بصماتهم في حياتي و شجعوني بملاحظاتهم و توجيهاتهم الجيدة.**

سورية

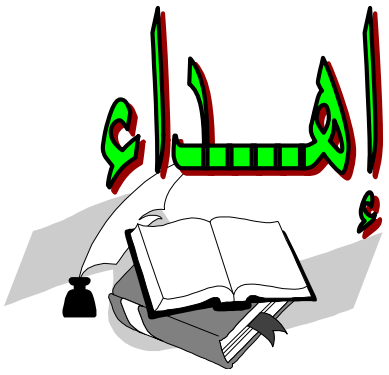

إلى من أرشداني إلى طريق الإيمان و العلم ،والدي الكريمين حفظهما الله ذخرا لي و أرضاهما،

إلى جدي و جدتاي أطال الله في عمرهم و أمدهم الصحة و العافية ،

إلى من كانوا لي سندا و عونا لي إخوتي وأخواتي كل باسمه:فريدة و سامية،حسن و مهدي،

إلى خالتي و عائلتها التي مدت لي يد العون و شجعتني طوال مشواري الدراسي،

إلى جميع زملائي و زميلاتي في الدراسة،و اخص بالذكر الأخ و الصديق بلجودي مداني الذي طالما كان سندا لي في الأوقات الصعبة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

كريمة

قـائمـة المـختصـرات

أولا : باللغة العربية

د. س : دون سنة نشر.

ص : صفحة .

ص ص : من صفحة ....إلى صفحة .....

المنظمة: منظمة الوحدة الإفريقية

الإتحاد : الإتحاد الإفريقي

المجلس: مجلس السلم و الأمن الإفريقي

ثانيا : باللغة الأجنبية

Ed : Édition

P : page

P p : de page à la page.

مقدمة

أضحى السلام مطلبا إنسانيا باعتباره ينبعث من داخل نفس البشرية، خصوصا لدى الشعوب المضطهدة ، التي أصبحت في وضع خطير في السنوات الأخيرة ، حيث أصبح المجتمع الدولي يعيش موجة من الصراعات العنيفة ،التي تسببت في إحداث نوع من التهديد والإخلال بالسّلم والأمن الدوليين نتيجة لحدة الخطورة التي بلغتها .

لقــد ارتبطت عملية الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين بالهدف الأساسي من إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، التي أوكل ميثاقها لمجلس الأمن المسؤولية الأساسية في الحفاظ عليهما ، وفي حالة ما إذا ظهر قصور من قبله في اتخاذ الإجراءات الضرورية لإدارة الصراع والتحكم فيه وحله ففي هذه الحالة يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة التصدي لكل حالة تشمل على تهديد للسّلم والأمن الدوليين وهكذا تطور دور الأمم المتحدة في هذا المجال ، إلى أن تحولت كل الإجراءات الإكراهية والقمعية المنصوص عليها في الفصل السابع إلى عمليات لحفظ السلام [1].

هذا التطور الذي عرفته منظمة الأمم المتحدة مسّ أيضا المنظمات الدولية الإقليمية ، التي تعتبر كل شخص قانوني دولي يتم إنشاؤه بموجب اتفاقية دولية جماعية ، والّتي يكون اطرافها مجموعة من الدول ، والغاية من تأسيسها هو من أجل الوصول إلى أهداف محددة ومشتركة لجميع الدول الأعضاء ، وهذه المهمة التي منحت للمنظمات الدولية الإقليمية ، جاءت من باب تمتعها بمجموعة

[1] – معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص ص 74 – 75

من المزايا والخصائص التي نذكر أهمها وهي أنها تتمتع بالشخصية القانونية الدولية التي تكسبها حقوق وتحملها التزامات ، بالإضافة إلى تمتعها بصفة الاستمرارية وذلك بغية ضمان عملها بصفة مستمرة ودائمة فيما بين الدول الأعضاء وعدم المساس بسيادتها[1] .

كون أنها تكون داخل رقعة جغرافية معينة ومحددة هو ما أعطى لها القدرة على مواكبة جميع المستجدات والتطورات التي تحدث في المنطقة ، مما أكسبها القدرة على التعامل مع الوضع بصفة دقيقة و إيجابية ، والمساهمة في معالجة المشكل من أساسه أو على الأقل التخفيف من حدته ومنع بلوغه لوتيرة أكثر من اللازم على نحو يهدد السّلم والأمن [2] .

إنّ صلاحية المنظمات الإقليمية في المساهمة في بعث الأمن والاستقرار منحت لها بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، الّذي عمد إلى إيضاح العلاقة التكاملية التي تربط فيما بينها بوجه عام ، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الاهتمام البالغ الأهمية الذي تحظى به هذه المنظمات من قبل الأمم المتحـدة [3] .

كما اعترف واضعو ميثاق الأمم المتحدة بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية الإقليمية في إقرار السلام و المحافظة على الأمن في المناطق التي تتواجد فيها لذلك أفردوا

---

[1] – حازم محمد عتلم ، المنظمات الدولية الإقليمية و المتخصصة ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2003، ص ص17– 30

[2] – خليل حسين ، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام ، أنظر الموقع : http://www.drkhalilhussein.blogspot.com ، تم الإطلاع عليه : 21 – 12 – 2013 ، على الساعة : 18:38 ، ص ص 1 – 2 .

[3] – Gabriel Amvane , les rapports entre l’ONU et l’union Africaine , Ed publibook , Paris , France , 2012 , p 13 .

لها الفصل الثامن الذي جاء فيه مجموعة من المواد القانونية التي توضح بصفة دقيقة مشروعية وصلاحية مساهماتها في مجال الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين ، كما أوضح مجموعة من الركائز والمقومات التي لابد من أن يبنى عليها عملها [1] .

إنّ هذه الركائز أو بالأحرى هذه الشروط واضحة من خلال المواد الواردة في الفصل الثامن حيث أوضحت كل من المادة **52/ 1** "**أنّ المعاهدات المنشئة للمنضمات الدولية الإقليمية لابد من أن تكون غير متعارضة مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة** " ، كما أضافت في **فقرتها الثانية** أنّ "**أطراف النزاع الإقليمي يجوز لهم أن يلجئوا إلى هذه المنظمات لتسوية النزاع قبل عرضه على مجلس الأمن**" ، أما **الفقرة الثالثة** فأوضحت أنهّ "**يمكن حلّ النّزاعات الإقليمية حلاّ سلميا عن طريق هذه المنظمات وذلك بطلب من الدول الأطراف في النزاع أو عن طريق الإحالة إليها من قبل مجلس الأمن** "، بينما نصت المادة **1/53** على أنّ "**العمل والنشاط الذي تمارسه المنظمات الدولية الإقليمية فيما يخص تدابير وإجراءات القمع لابد أن تكون تحت إشراف ورقابة مجلس الأمن و لابد من**

[1] – عبد الفتاح عبد الرّزاق ، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام ، دار دجلة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 228 .

حصولها على إذن مسبق منه "، أما المادة **54** فأكدت على "**ضرورة علم مجلس الأمن بكل ما تقوم به المنظمات الدولية الإقليمية بخصوص أعمال الحفاظ على السلم و الأمن** " [1].

من هنا يتضح لنا أن المنضمات الدولية الإقليمية تكمل عمل منظمة الأمم المتحدة ، وذلك من باب أنها لا تتعارض مع اهتماماتها ومقاصدها ، وأنها تعمل دائما من أجل استتاب السّلم والأمن الدوليين وهو الأمر الذي يعد من بين أهم أهداف الأمم المتحدة [2].

في السياق ذاته لابد من الإشارة إلى التصريح الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة السّيد "**بان كي مون**" في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن بنيويورك في 2010 حيث أعطى صورة واضحة تبرز الدور الفعال الذي تقوم به المنظمات الدولية الإقليمية بما يتفق مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، كما أوضح العلاقة القائمة والتي تربط الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية الإقليمية حيث قال أنها "**علاقة مهمة جدا و أنها جزء من التنظيم الجديد الذي تكون فيه المشاكل معقّدة للغاية ومتشابكة** "، كما أكد على ضرورة إيجاد تناسق أكثر وتعاون جدّ فعّال بين الأمم المتحدة وهذه

[1] – الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، أنظر الموقع: http://www.un.org/ar/doucuments/chapter، تم الإطلاع عليه : 25 – 03 – 2014 ، على الساعة : 12:30.

[2] – Anne sophie millet deval , l'évolution des opération de maintien de la paix en Afrique , p 11

المنظمات في معالجة الأزمات العالمية والإقليمية و الوصول إلى إحلال السّلم والأمن الدوليين في العالم بأسره [1] .

نظرا لاعتراف ميثاق الأمم المتحدة بقيام منظمات دولية إقليمية في مجال الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين ، أصبحت لها مكانة هامة في المجتمع الدولي ، و قامت بممارسات واسعة في هذا المجال ومن بين هذه المنضمات الدولية الإقليمية التي خاضت هذه المهمة نجد ، **منـظـمـة الـدول الأمريكية** التي تعتبر أقدم وأوّل منظمة دولية إقليمية، تأسست بموجب مؤتمر واشنطن عام 1889، وهي منظمة لها موضع هام في مجال الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين [2] .

الذي يظهر جليا من مجموعة المبادئ والأهداف التي تعمل وفقها وتسعى في الوقت ذاته لتحقيقها فهي دائمة الحرص على شجب العدوان وفض النزاعات بالطرق السلمية ،إلى جانب أخذها بعين الاعتبار أن أي اعتداء يمس أحد الدول الامريكية الأعضاء يعد اعتداء على كل الدول الأمريكية ، كما أنها دائمة السعي لصون السلام وفض كل نزاع يحدث فيما بين الدول الأعضاء [3] .

---

[1] – صالح عبد الله ، تصريح الأمين العام للأمم المتحدة ، أنظر الموقع : http://www.arabic.alchahid.net/news ، تم الإطلاع عليه : 31 – 03 – 2014 ، على الساعة : 15:27 .

[2] – عبد الله علي عبو ، المنظمات الدولية ، (الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة) ، دار قنديل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011، ص 400 .

[3] – عبد السلام صالح عرفة ، المنظمات الدولية الإقليمية ، الطبعة الثانية ، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، ليبيا ، 1999 ، ص 456 .

أما المنظمة الدولية الإقليمية الثانية فهي **جامعة الدول العربية** ، التي تم تأسيسها بتاريخ 22 مارس من عام 1945 أين اجتمع مندوبو عدد من الدول العربية ، التي شاركت في اجتماع القاهرة ووافقوا بالإجماع على ميثاقها ، والّذي أصبح نافذا بتاريخ 19 ماي عام 1945 [1] .

هي دائمة السهر على توثيق الصلة فيما بين الدول المشتركة فيها و تنسيق خططها تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها والنظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها ، و عدم اللجوء إلى استخدام القوة لفض النزاعات القائمة بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء [2] .

بينما تتمثل المنظمة الدولية الثالثة في **منظمة دول جنوب شرق أسيا** التي أنشئت بموجب معاهدة بانكوك عام 1967 ومقرها العاصمة الإندونيسية "**جاكرتا**" ، وهذه المنظمة لها دور فعال في مجال الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و هذا ما يظهر جليا من خلال الأهداف والمبادئ التي جاء بها ميثاقها التأسيسي [3] .

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية ، (المنظمات الإقليمية) ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 258 .

[2] – عبد الله علي عبو ، مرجع سابق ، ص 370 .

[3] – محمد سامي عبد الحميد ، قانون المنظمات الدولية ، (الأمم المتحدة) ، منشأة المعارف للنشر و التوزيع ، مصر ، 2000 ، ص ص 266 – 269 .

أما المنظمة الدولية الإقليمية الرابعة فهي **منظمة الإتحاد الأوروبي** ، التي أنشئت عام 1992 بموجب التوقيع على معاهدة ماسترخيت ، هذه المنظمة أرست بدورها مجموعة من الأهداف والمبادئ المهمة خصوصا فيما يتعلق بمجال الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين ، بحيث أنها : "**تسعى دائما إلى تحقيق وإرساء نوع من السلم و الأمن وبعث الاستقرار في القارة الأوربية ، مع ضمان توحيد السّياسة الخارجية والأمنية المشتركة فيما بين دولها** [1] .

إلى جانب هذه المنظمات الدولية الإقليمية البارزة في المجتمع الدولي والتي لها إسهاماتها في مجال الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين بموجب الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، فإنه توجد كذلك منظمة دولية إقليمية مهمة جدا على مستوى القارة الإفريقية وهي **منظمة الإتحاد الإفريقي** التي لها علاقة وطيدة مع منظمة الأمم المتحدة ، لذلك إرتأينا دراسة منظمة الإتحاد الإفريقي كنموذج من

بين هذه المنظمات الدولية الإقليمية وهذا الاختيار مبني في أساسه على مجموعة من الدوافع.

دوافع اختيار الموضوع

نظرا للمكانة التي وصل إليها الإتحاد الإفريقي خصوصا في الآونة الأخيرة وذلك على المستويين الدولي و الإقليمي ، وهذا من خلال نشاطه ودوره في القارة الإفريقية ، خاصة أن هذه القارة تعتبر مسرحا للكثير من بؤر الصراع والمستجدات التي صرنا نتتبعها يوم بيوم بل

[1] – عبد الله علي عبو ، مرجع سابق ، ص ص 414 – 415 .

وأكثر من ذلك ساعة بساعة ، وعليه فإن هذه الوتيرة المتسارعة لكل مستجد حول الأزمات والصّراعات المهدّدة للسّلم و الأمن أكسبته مكانة جدّ هامة ، حيث أشادت به الأمم المتحدة واعتبرته المنظمة الأكثر فعالية وقوة على مستوى إفريقيا والجديرة بحل الأزمات وتسويتها . إلى جانب الدافع الأول يوجد دافع شخصي متمحور أساسا في كون أننا نعيش ونتفاعل ونتأثر بكل ومع ما يدور حولنا من صراعات وهذا هو بالتحديد الذي أثار في داخلنا نوعا من الفضول للتعرف على هذه الصراعات التي تدور داخل قارة نحن نعيش فيها ، وبتالي وجدنا منظمة الإتحاد الإفريقي الأنسب لذلك ، وهذا بالطبع مازاد من إثارة تساؤلات رئيسية وفرعية حول نشاط الإتحاد و مساهماته ، وبالتالي أحاطه هذا بنوع من الأحقية في التعمق فيه لفهم جوانب نشاطه ودوافعه والقضايا التي يصبو إليها .

أهمية الموضوع

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كون أنها محاولة للتعرف على منظمة الإتحاد الإفريقي باعتبارها منظمة دولية إقليمية منحت لها صلاحية المساهمة في الحفاظ على السّلم و الأمن الدوليين بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك من خلال استعراضنا لأهم المواد الواردة في قانونه التأسيسي الذي يوضح لنا بصفة دقيقة أهدافه ومبادئه ومهامه وآلياته وطبيعة عمله ، وأيضا الكشف عن مدى فعالية دوره في حل النزاعات وتسويتها وبعث الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، وذلك سيكون من خلال عرضنا لنماذج عن أهم النزاعات التي

تدخل فيها بغية حلّها وإدارتها وتسويتاها ، إلى جانب محاولة الوقوف عند أهم المعوقات التي تواجهه داخل القارة .

إشكالية البحث

إن البحث في هذا الموضوع يطرح في حقيقة الأمر عدة إشكاليات باعتبار أنه يعالج موضوعا بالغ الأهمية ، موضوع جديد مواتي لكل ما نعيشه في الوقت الراهن وعليه فإن الأمر الواقع يقتضي منا وضع إشكالية رئيسة ، والتّي نتساءل من خلالها على : ما مدى فعالية دور الإتحاد الإفريقي في حّل وإدارة وتحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا في ظل ما يواجهه من عراقيل وتحديات على أرض الواقع ؟ .

انطلاقا من تساؤلنا الرّئيسي والمحوري تنبثق تساؤلات فرعية تأتي في السّياق ذاته تتلخص فيما يلي :

ماهي الأهداف والمبادئ التي يسعى لتحقيها ويسير وفقها عمل الإتحاد الإفريقي ؟ .

ماهي المبادئ والأهداف التي يسعى مجلس السّلم والأمن الإفريقي لتحقيقها ؟ وماهي أهم السّلطات والمهام الممنوحة له ؟ وفيما تتمثل أبرز أنشطته وأهمّ مساهماته ؟ .

كيف تعامل الإتحاد الإفريقي مع الأزمات الرّاهنة في إفريقيا : أزمتي دارفور والصومال ؟ وماهي مساهماته البارزة فيها ؟ وهل نجح في تسوية الأوضاع وإحلال السّلام ؟ أم اعترضته صعوبات حالت دون تحقيقه لذلك ؟.

و ماهي أهم المشاكل والتحديّات التي يواجهها الإتحاد الإفريقي ؟ .

المنهج المتبع

لكي نتمكن من دراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة ومعالجته بطريقة علمية وقانونية سليمة وطبيعية اتبعنا عدة مناهج ، بداية من **المنهج الوصفي التاريخي** بغية الإلمام أكثر بكافة جوانب الموضوع وبكل العناصر المتعلقة به ، إلى جانب توظيفه كذلك من أجل تعقب وتتبع مرحلة تاريخية جدّ هامة وهي مرحلة التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي ، كما استخدمناه أثناء عرضنا لأهم المنظمات الدولية الإقليمية ، وأثناء دراستنا لأزمتي دارفور والصومال ، ثم عمدنا إلى استخدام **المنهج التحليلي** لأنه يتلاءم مع الجانب الذي ركزنا عليه في موضوع بحثنا وهو إبراز دور الإتحاد الإفريقي باعتباره منظمة دولية إقليمية في مجال الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين ، وبالتالي هذه النقطة بالذات تحتاج لمثل هذا المنهج لتحليلها بصفة دقيقة وواضحة و بعيدة عن الغموض و الإبهام ، كما وظفنا منهج وهو **المنهج القانوني** ، بغية معالجة الموضوع في نطاقه القانوني حيث نتناول جميع المواد الواردة في الفصل الثامن الذي أعطى الصلاحية لهذه المنظمة في مجال الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى استخدامه من خلال تناولنا للمواد القانونية الواردة في قانونه التّأسيسي والتي حددت أهدافه ومبادئه ، كما وظفناه لنفس الغرض أثناء استعراضنا ودراستنا لآلية الإتحاد الإفريقي المساهمة في تسوية النزاعات وحلّها وإدارتها.

تقسيم الموضوع:

اعتمدنا في بحثنا على خطة مقسمة إلى(**فصلين)** ، فخصصنا **(الفصل الأول)** فيها لدراسة الإطار التنظيمي للإتحاد الإفريقي ، وقسمناه إلى **(مبحثين)** ، تناولنا في **(المبحث الأول)** فكرة إنشاء الإتحاد الإفريقي ، في حين خصصنا **(المبحث الثاني)** ، لدراسة أهم آلية لتسوية النزاعات في إطار الإتحاد الإفريقي .

أما **(الفصل الثاني)** من بحثنا فخصصناه لدراسة ، الإطار العملي للإتحاد الإفريقي وقسمناه إلى **(مبحثين)** ،**(الأول)** خصصناه لدراسة نموذج عن أهم النزاعات المعروضة أمام الإتحاد الإفريقي أما **(الثاني)** فخصصناه لإبراز أهمّ المشاكل والتحديّات التي تحدّ من دوره وفعاليته .

الفصل الأول

الإطار التنظيمي للإتحاد الإفريقي

أدت الأحداث المأساوية التي عاشتها القارة الإفريقية إبان حقبة الاستعمار ، إلى ظهور وعي عام وجماعي لدى القادة الأفارقة تجسد في ضرورة إيجاد طريقة عمل مشتركة فيما بين دولها للقضاء على مخلفات الاستعمار ، وهذا الوعي ترجم من خلال انتهاجهم لسياسة جديدة بغية الوصول إلى تعزيز الوحدة و التضامن فيما بينها ، والتصدي لجميع أشكال التدخل الأجنبي وإعادة إحياء وبناء القارة وتجسد هذا ككل في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية التي جاءت لتحقيق الاندماج القاري ، لكن نتيجة للأحداث والتطورات التي طالت الساحة العالمية والإقليمية والمحلية ، تأثرت المنظمة سلبا مما جعل دورها متدنيا ومتعثرا ، وعليه كان لزاما على القادة الأفارقة إيجاد بديل لها من شأنه أن يواكب هذه التطورات وتكون له القدرة الفعالة في السير و الاندماج معها ، وكان ذلك من خلال إنشاء الإتحاد الإفريقي .

من أجل الوصول إلى دراسة منظمة الإتحاد الإفريقي كمنظمة دولية إقليمية لها نصيب من المساهمة في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين ، والحفاظ على الاستقرار داخل القارة الإفريقية والاهتمام بقضايا و انشغالات شعوبها ، خصصنا (**الفصل الأول**) من بحثنا هذا لدراسة الإطار التنظيمي للإتحاد الإفريقي ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين حيث ، خصصنا (**المبحث الأول**) لدراسة تطور فكرة إنشاء الإتحاد الإفريقي ، في حين خصصنا (**المبحث الثاني**) لدراسة آلية الإتحاد الفعالة في تسوية النزاعات في إفريقيا (**مجلس السلم و الأمن الإفريقي**) .

المبحث الأول : تطور فكرة إنشاء الإتحاد الإفريقي

من أجل تدارك الثغرات و النقائص التي اعترت منضمة الوحدة الإفريقية ، قام القادة الأفارقة بمجموعة من الجهود والمحاولات من أجل إنشاء منظمة الإتحاد الإفريقي ، لتوضيح هذه الفكرة أكثر عمدنا في دراستنا هذه إلى تقسيم هذا المبحث إلى **(مطلبين)** ، **(الأول)** خصصناه لإبراز ودراسة أهم مراحل إنشاء الإتحاد الإفريقي وأهم ما تضمنه قانونه التأسيسي ، في حين خصصنا **(الثاني)** لإظهار طبيعته القانونية .

المطلب الأول : نشأة الإتحاد الإفريقي

إن الدعوة إلى تأسيس الإتحاد الإفريقي لم تكن فكرة جديدة وإنما كانت قديمة ، راودت فكر العديد من القادة الأفارقة والزعماء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية بدءا بـــ **(ويليان دي بوي** مرورا **بنكروما وسيكو توري** و**عبد الناصر** ، إنتهاءا بالرّاحلين : **العقيد اللّيبي معمر القذافي ونيلسون مانديلا)** ، وكانت هذه الدعوة سعيا لمواجهة تحديات وتطورات ما بعد الحرب الباردة وبناء تكتل قاري قادر على مواجهتها والسير وفقها [1] .

[1] – حمدي عبد الرحمان ، قمة لوساكا و مستقبل الإتحاد الإفريقي ، أنظر الموقع :
http://wwwdigital.ahram.org.eg/spx?serial ، تم الإطلاع عليه : 29 – 03 – 2014 ، على الساعة : 13:07، ص 2

سنقوم في هذا (**المطلب**) بإبراز أهم الخطوات التي اتبعها القادة الأفارقة للتحوّل من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي وهذا في (**الفرع الأول**) ، وصولا إلى مرحلة إرساء قانونه التأسيسي وإبراز أهم ما تضمنه وهذا في (**الفرع الثاني**) .

الفرع الأول : التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي

كان الهدف الأساسي من استبدال منظمة الوحدة الإفريقية بالإتحاد الإفريقي وحلوله مكانها من أجل " تسريع الاندماج السياسي و الاقتصادي للقارة " وتعزيز مواقفها بخصوص جل القضايا المتعلقة بها وبشعوبها ، و مواجهة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية منها ، والقدرة على التعامل معها ودفع القارة نحو التكامل الشامل ، ولتحقيق ذلك عمد القادة الأفارقة إلى الشروع في إبداء وطرح العديد من المبادرات والاقتراحات الهادفة لتفعيل المنظمة وإدخال تغيرات فيها، مما مهد الطريق أمامهم للشروع

في إقرار الخطوات الأولى نحو إنشاء تكتل قاري موحد [1] .

لدراسة نقطة التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي وجب علينا القيام بالإحاطة بمنظمة الوحدة الإفريقية والتعرف عليها وكيفية إنشائها إلى جانب إظهارنا لأهم الأهداف والمبادئ التي سعت لتحقيقها وإرسائها ، وهذا سيكون من باب الإشادة والتقدير بمسيرتها الطويلة والحافلة بالإنجازات (**أولا**)

[1] – أميرة البربري ، إنجازات و إخفاقات : مؤتمر خمسون عاما على العمل الوحدوي الإفريقي ، أنظر الموقع : http://wwwsiyass.org.eg/news content ، تم الإطلاع عليه : 04– 06 – 2014 ، على الساعة : 12:48 ، ص ص1 – 2 .

ثم نعمل على دراسة وإبراز أهم المراحل المتسلسلة التي أثمرت بميلاد الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية (**ثانيا**) .

أولا : حل منظمة الوحدة الإفريقية

منظمة الوحدة الإفريقية كانت من بين أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي تمتعت على مدار تسع وثلاثين سنة مضت بفعالية في مواجهة تحديات القارة بما فيها تحريرها من رواسب الاستعمار و القضاء عليه من جذوره ، مع القضاء على التميز العنصري ، وتعزيز الوحدة و التضامن بين الدول الإفريقية والدفاع عن سيادة ووحدة أراضيها ، كما سعت إلى معالجة مشاكل القارة من تخلف وفقر ، كما عمدت إلى مواجهة تحديات السلم والأمن من خلال آلية منع النزاعات ، إلى جانب سهرها الدائم على رعاية حقوق الإنسان ، وهو الأمر الذي أعطى لها مكانة في المجتمع الدولي ، وعملية إنشائها كانت نتيجة عقد عدة مؤتمرات والتي وصل عددها حوالي(80 مؤتمرا) ، وكان ذلك في فترة ما بين 1958 و1963 [1] .

من بين هذه المؤتمرات نذكر : مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الذي كان عام 1958، بالإضافة إلى مؤتمر أديس أبابا عام 1960، وكل هذه المؤتمرات كانت بمثابة محاولات هادفة للوصول إلى إنشائها ، وتوجت في الأخير بالإيجاب وذلك خلال المؤتمر المنعقد بأديس أبابا بتاريخ 15 و22 ماي عام 1963 والذي توج بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 26 ماي من عام 1963 [2] .

[1] – عمر صدوق ، دروس في التنظيم الدولي المعاصر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 92 .

[2] – طارق عزت الرخا ، المنظمات الدولية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، ليبيا، 2005 – 2006 ، ص 230 .

تجدر الإشارة إلى أن الميثاق التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية قد نص على مجموعة من الأهداف والمبادئ التي أتت لتحقيقها وإرسائها والعمل وفقها ، حيث نص في **المادة الثانية** على أهم

الأهداف المتمثلة أساسا في : تقوية وحدة وتضامن الدول الإفريقية ، مع ضمان تنسيقها وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا ، بالإضافة إلى انتهاجها لسياسة دفاعية مشتركة بغية ضمان سلامة أقاليمها واستقرارها السياسي ، إلى جانب سهرها على القضاء على جميع أشكال الاستعمار وتصفيته في كل أقاليم القارة ، مع سعيها الدائم لدعم التعاون الدولي والتزامها بالأخذ بعين الاعتبار ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،

أما بخصوص أهم المبادئ التي يقوم على أساسها عمل منظمة الوحدة الإفريقية فقد أوردتها **المادة الثالثة** من ميثاقها التأسيسي وهي : إرساء مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، والتسوية السلمية للنزاعات التي تنشب فيما بين الدول الأعضاء وذلك بإتباع طرق التسوية السلمية : "**التفاوض** و**الوساطة** و**التوفيق** و**التحكيم** " ، بالإضافة إلى إعمالها بمبدأ الإدانة المطلقة لأعمال الاغتيالات السياسة [1] .

[1] – محمد المجذوب ، التنظيم الدولي ، (النظرية العامة و المنظمات الدولية الإقليمية) ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، لبنان، 1991 ، ص ص 360 – 361 .

ثانيا : تأسيس الإتحاد الإفريقي

بمجرد نيل الدول الإفريقية استقلالها وتخلصها من هيمنة المستعمر المستبد ، ظهر وعي لدى القادة الأفارقة تجسد في ضرورة تعزيز الوحدة الإفريقية وجمع ولمّ شمل القارة وشعوبها بعد مدة طويلة من التفتت والمعانات القاسية ، إلى جانب هذا فإن التطورات التي حدثت على الساحة العالمية والإقليمية أظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد إتحاد فاعل متماسك وقوي قادر على مواكبتها والتفاعل معها ومن هنا برزت فكرة تطوير منظمة الوحدة الإفريقية لتصبح إتحادا إفريقيا [1] .

هذه الفكرة أتى بها العقيد الليبي الرّاحل معمر القذافي ، والتي طرحها خلال الدورة الخامسة والثّلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية ، والتي انعقدت بالجزائر بين 12 و14 جويلية عام 1999 ، والتي دعا من خلالها لاستضافة بلاده لقمة استثنائية من أجل البحث عن سبل تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية وإقامة تنظيم قاري قادر على مواكبة التطورات والمستجدات القارية والدولية ، وبالتالي نال موافقة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية [2] .

ثم عقدت القمة الاستثنائية الرابعة بمدينة سرت اللّيبية خلال يومي 8 و 9 سبتمبر عام 1999 ونالت استجابة كبيرة لدعوة الرّاحل **معمر القذافي** ، وفي ختام القمة وفي مساء يوم 9 سبتمبر عام 1999

---

[1] –عاصم فتح الرحمان أحمد الحاج ، الإتحاد الإفريقي نشأته و أهدافه و موقفه من الصراعات الإفريقية ، أنظر الموقع : http://www.sudanill.com/index.php ، تم الإطلاع عليه : 25– 03 – 2014 ، على الساعة : 13: 16 ، ص 1 .

[2] – غالب علي جميل ، شيئ من السياسة : الإتحاد الإفريقي و المستجدات على ساحة العلاقات العربة الإفريقية ، أنظر الموقع : http://www.26septembre.net/nwsweekarticle.phpx?lng=arabic ، تاريخ الإطلاع : 04 – 06 – 2014 ، على الساعة : 13:33 ، ص 1 .

تم صدور إعلان سرت ، وأهم القرارات التي تضمنها وأرساها هي إنشاء إتحاد إفريقي يتماشى مع أهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية [1].

أثناء الدورة السادسة و الثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية التي انعقدت بتاريخ 11 جويلية عام 2000 بمدينة لومي بالطوغو ، تبنى خلالها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي [2].

كما عقد قمته الاستثنائية الخامسة لمنظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 1 و 2 مارس عام 2001 بمدينة سرت الليبية و تم من خلالها الإعلان عن قيام منظمة الإتحاد الإفريقي [3].

إضافة إلى ذلك قامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 24 أفريل عام 2001 بإبلاغ جميع الدول الأعضاء أن القانون التأسيسي قد تم التوقيع عليه من قبل كافة الدول الأعضاء وبذلك استوفيت جميع المتطلبات القانونية لقيام منظمة الإتحاد الإفريقي ، وبالتالي كان تاريخ 26 ماي

---

[1] – سامية بيبرس ، قمة سرت الإستثنائية الخامسة و إعلان الإتحاد الإفريقي ، أنظر الموقع : http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?serial ، تم الإطلاع عليه : 29 – 03 – 2014 ، على الساعة : 13:08، ص 2 ،

[2] – سيدي محمد عمار ، من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي ، أنظر الموقع : http://www.sprsd.info/contant ، تم الإطلاع عليه : 24 – 03 – 2014 ، على الساعة : 16:47 ، ص 4 .

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي ، التعاون العربي الإفريقي ، (ضرورة حيوية لمواجهة العولمة) ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر، 2007 ، ص 143.

عام 2001 هو تاريخ تأسيس الإتحاد الإفريقي سياسيا و قانونيا ، أما ولادته من الناحية العملية فقد تم الإعلان عنها في أخر دورة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بالعاصمة الزامبية "لوساكا" بتاريخ 9 جويلية عام 2001 ، وبذلك تم حل منظمة الوحدة الإفريقية التي دامت مسيرتها تسع و ثلاثون عاما لتحل محلها منظمة الإتحاد الإفريقي ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 9 جويلية عام 2002 عقد حوالي 50 رئيس دولة وحكومة إفريقية أول اجتماع للإتحاد الإفريقي بالعاصمة **دوربان** بجنوب **إفريقيـــــــا** [1].

خطوة التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى منظمة الإتحاد الإفريقي قد أثمرت بالعديد من المزايا و المحاسن التي توجت بالإيجابية في تحسين أمور القارة و الاهتمام أكثر بقضايا وتطلعات شعوبها على حد سواء [2].

الفرع الثاني : أهداف و مبادئ الإتحاد الإفريقي

تعتبر أهداف و مبادئ الإتحاد الإفريقي بمثابة إستراتيجية محكمة مكنته من التماشي و التعاطي مع التطورات الدولية والإقليمية ، ومواجهة التحديات التي اعترضت منظمة الوحدة الإفريقية أثناء مسيرتها وسنتعرف على هذه الأهداف والمبادئ على النحو التالي:

[1] – سيدي محمد عمار ، مرجع سابق ، ص 4 .

[2] – Romane Esmeujaud , qui s ' est approprié la gestion de la paix et de la sécurité en Afrique ? , Spécialiste de paix et sécurité en Afrique , p p 37 – 38 .

أولا : أهداف الإتحاد الإفريقي

نص القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على جملة من الأهداف التي يمكن استخلاصها من أحكام **المادة الثالثة** وتتمثل أساسا في : سعيه الدائم لتحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها ، بالإضافة لبذله مزيدا من الجهود للتعجيل بتحقيق تكامل قاري على مختلف الأصعدة والجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما يسعى دائما لتوحيد وتعزيز المواقف الإفريقية حول المسائل ذات الاهتمام المباشر بالقارة وشعوبها والدفاع عنها ، إلى جانب تشجيعه للتعاون الدولي مع التزامه بأخذ بعين الاعتبار ميثاق منظمة الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في كل أرجاء وأقاليم القارة [1] .

[1] – أنظر المادة الثالثة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، أنظر الموقع : http://www.africa-union.org ، تم الإطلاع عليه : 24 – 03 – 2014 ، على الساعة : 15:26 .

ثانيا : مبادئ الإتحاد الإفريقي

إلى جانب الأهداف التي يسعى الإتحاد الإفريقي إلى تحقيقها فإن ذلك يكون قائما على مجموعة من المبادئ التي يسير ويعمل وفقها بغية وصوله لتحقيق أهدافه ، وهذه المبادئ نستخلصها من أحكام **المادة الرابعة** من قانونه التأسيسي وهي : إقراره لمبدأ المساواة و الترابط بين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي ، واحترامه الحدود الموروثة عن الاستعمار ، والعمل على وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة إلى جانب إرسائه لمبدأ التسوية السلمية للخلافات التي تحدث بين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي مع سهره الدائم على منع اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيما بين الدول الأعضاء واحترامه لمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، مع إمكانية ذلك في حالة استثنائية وهي إذا ما وقعت ظروف خطيرة في إقليم أحد الدول الأعضاء فيه ، كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، مع سهره للوصول إلى تحقيق وإقرار مبدأ التعايش السلمي فيما بينها إلى جانب كل ذلك أرسى مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الإتحاد الإفريقي في أقاليمها لإعادة الأمن والاستقرار إليها ، مع تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الإتحاد الإفريقي ، وإدانته ورفضه القاطع للإفـــــلات من العقوبة والاغتيالات السياسية وجميع الأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية ، ورفضه لكل التغيرات غير الدستورية للحكومات [1] .

[1] – أنظر المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق .

المطلب الثاني : طبيعة الإتحاد الإفريقي

ما دام أن الإتحاد الإفريقي منظمة دولية إقليمية أتت مستوفية لجميع الشروط المنصوص عليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، فإنها كذلك مستوفية لكل العناصر التي تؤهلها لأن تكون منظمة دولية إقليمية .

في هذا (**المطلب**) سنعرج إلى دراسة طبيعة الإتحاد الإفريقي وذلك من خلال إبرازنا لأهم العناصر المكونة و المميزة لطبيعته ، وهذه الدراسة ستكون في (**الفرعين الأول و الثاني**) .

الفرع الأول: العنصر الدولي

الإتحاد الإفريقي منظمة دولية إقليمية ، تأسست نتيجة لتحالف 53 دولة إفريقية تتمتع بالسيادة والاستقلالية الكاملة و معترف بها لدى جميع دول العالم ، وتأسست نتيجة لتوافق رضاها وقبولها ، فإن هذا يجعل من منضمة الإتحاد الإفريقي مستوفية لأهم شرط وهو العنصر الدولي الذي يعد بمثابة القاعدة العامة لتأسيس وقيام منظمة دولية إقليمية [1] .

الفرع الثاني: عنصر الدوام و الإرادة الذاتية

[1] – مانع جمال عبد الناصر ، (الإتحاد الإفريقي كمنظمة دولية إقليمية في إطار الأمم المتحدة) ، مجلة العلوم القانونية ، جامعة عنابة ، عدد خاص ، جوان 2007 ، ص ص 38 – 39 .

إلى جانب استفاء الإتحاد الإفريقي للعنصر الدولي الذي يعد أهم العناصر الأساسية التي من خلالها يمكن تأسيس منظمة دولية إقليمية ، فإنه يوجد كذلك عنصرين مهمين يكملانه وهما : عنصري الدوام والإرادة الذاتية ، وسنقوم بدراستهما على النحو التالي :

أولا: عنصر الدوام

عنصر الدوام يضمن لمنظمة الإتحاد الإفريقي العمل بصفة دائمة و مستقرة يسودها الانتظام

إلى جانب ذلك أيضا فإن عنصر الدوام يضمن لها تحقيق الأهداف التي جاءت من أجل إرسائها وذلك بصفة دائمة على نحو يسمح للإتحاد الإفريقي في في مواجهة الدول الأعضاء فيها

ومباشرة جل اختصاصاته دون الحاجة للرجوع إلى الدول الأعضاء فيها [1] .

ثانيا : عنصر الإرادة الذاتية

على غرار جل المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى التي تتمتع بالشخصية القانونية ، فإن منظمة الإتحاد الإفريقي بدورها تتمتع بهذه الصفة ، ومن خلالها تكون لديها القدرة على اكتساب حقوق وتحمل التزامات ، إلى جانب ذلك تكون لديها الإرادة القوية على التنسيق فيما بين جهود الدول الأعضاء فيها بغية تحقيق الأهداف المشتركة التي نص عليها قانونها التأسيسي وممارستها لجميع السلطات و المهام المخولة لها ، كما تعطيها نوعا من الامتيازات و الحصانات في إقليم كل من أعضائها ، ونتيجة لاستفاء

[1] - مانع جمال عبد الناصر ، المرجع نفسه ، ص 39 .

منظمة الإتحاد الإفريقي لجميع العناصر المطلوبة لتشكيل منظمة دولية إقليمية ، أصبحت بهذا أحد أهم وأبرز المنظمات الدولية الإقليمية على الساحة العالمية [1] .

المبحث الثاني : آلية الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات

يعتبر مجلس السلم و الأمن الإفريقي الجهاز الرئيسي الذي يعمل في ظل الإتحاد الإفريقي والمنوط به مهمة فض النزاعات و تسويتها سلميا ،وو لكي نتوصل إلى فهم هذه الآلية أكثر لابد من التطرق إلى دراسة عملية إنشائه وهذا سيكون في (**المطلب الأول**) ، في حين سنعمد في (**المطلب الثاني**) إلى دراسة أهم أنشطته ومساهماته .

المطلب الأول: إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي

يعد مجلس السلم و الأمن الإفريقي الآلية البارزة و الجديدة على مستوى الإتحاد الإفريقي لمنع نشوب النزاعات وفرض احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني واحترام الكرامة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة الداخلية التي تقع فيما بين الدول الإفريقية ، وقد تم إنشاؤه وتأسيسه خلال الدورة العادية الأولى

لمؤتمر الإتحاد الإفريقي المنعقدة في العاصمة دوربان بجنوب إفريقيا يومي 9 و 10 جويلية عام 2002 ، بحيث جاء في القمة مقرر قضى فيه باعتماد البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي كما ناشد جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي إلى التوقيع والتصديق على البروتوكول [1] .

[1] – حازم محمد عتلم ، ، مرجع سابق ، ص 28 – 29 .

إلى التوقيع و التصديق على البروتوكول لضمان دخوله حيز النفاذ مبكرا ، وسجل عام 2002 بجنوب إفريقيا ميلاد آلية جديدة لتسوية النزاعات و فضها بالطرق السلمية وتدعيم وتفعيل أكثر عمل الإتحاد الإفريقي داخل القارة [2] .

وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ 26 ديسمبر عام 2003 ، كما تمت بتاريخ 25 ماي عام 2004 عملية تدشينه ، و قد شارك في الاحتفال العديد من المسئولين الكبار ، وعددا من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية من بينها منظمة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية [3] .

الفرع الأول :طبيعة و تشكيلة مجلس السلم و الأمن الإفريقي

يمتاز مجلس السلم و الأمن الإفريقي بطبيعة مميزة ، جعلت منه الآلية الأقدر على كفالة الانسجام و تحقيق الاستقرار و الأمن داخل القارة الإفريقية إلى جانب تشكيلة متنوعة يعتريها توازن وتساوي ، ولإبراز هذا التناسق و التمايز أكثر فإننا عمدنا في دراستنا هذه إلى إبراز طبعته (**أولا**) ثم تشكيلته (**ثانيا**) .

---

[1] – مقرر بشأن إنشاء مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي ، الوثيقة رقم :AHG /234(XXXVIII) P 1 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي ، الدورة العادية الأولى ، دوربان ، جنوب إفريقيا ، 9 – 10 يوليو 2002 ، أنظر الموقع : http://www-au-int/sitrs/default/files-asembly ، تم الإطلاع عليه : 24- 03 – 2014 ، على الساعة : 15:56

[2] – مقرر بشأن إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي ، مرجع سابق .

[3] – محمد هيبة علي أحطيبة ، "دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا "، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 27 ، العدد 3 ، 2011 ، أنظر الموقع : http://www.damascusuniversity-edu/sy/mag ، تم الإطلاع عليه : 24 – 03 – 2014 ، على الساعة : 14:39 ، ص 630 .

أولا : طبيعة مجلس السلم و الأمن الإفريقي

بالرجوع إلى نص **المادة الثانية** من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والإفريقي فإنه يتضح لنا أنه جهاز لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد الإفريقي ، ويتعاون معه في تحقيق هذه المهمة كل من : مفوضية الإتحاد الإفريقي هيئة الحكماء ، إلى جانب النظام القاري للإنذار المبكر ، والقوة الإفريقية للتدخل السريع [1] .

ثانيا : تشكيلة مجلس السلم و الأمن الإفريقي

بالرجوع إلى نص **المادة الخامسة** من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم و الأمن الإفريقي فإنه تتضح لنا تشكيلته حيث نجد أنه يتشكل من : خمسة عشرة عضوا يمثلون جميع أقاليم القارة الإفريقية ويختارون على أساس الحقوق المتساوية وعملية انتخابهم تكون كما يلي : عشرة أعضاء منهم يتم انتخابهم لمدة سنتين ، والخمسة الآخرون يتم انتخابهم لمدة ثلاثة سنوات ، وذلك بهدف ضمان الاستمرارية وذلك يكون على أساس التمثيل الإقليمي العادل وبطريقة التناوب ، وتجدر الإشارة إلى أنه

[1] – أنظر المادة الثانية من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، أنظر الموقع : http://www.sis/gov.eg/Templates ، تم الإطلاع عليه : 24 – 03 2014 ، على الساعة : 15:54 .

يجوز إعادة انتخاب كل عضو تنتهي مدة عضويته في المجلس مباشرة إلى جانب ذلك يقوم المؤتمر بإجراء تقيم دوري لمدى استيفاء الأعضاء للمعايير المنصوص عليها في المادة الخامسة الفقرة الثانية مع اتخاذ كل إجراء مناسب لها [1] .

الفرع الثاني: أهداف و مبادئ مجلس السلم و الأمن الإفريقي

أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي تمكنه من ضمان الاستجابة السريعة لمختلف النزاعات والأزمات بإفريقيا، كما تكفل تناسق وانسجام جهوده الرّامية لتحقيق السلام والاستقرار

في القارة ودراستنا لهذه الأهداف والمبادئ ستكون على النحو التالي:

أولا: أهداف مجلس السلم و الأمن الإفريقي

بالرجوع إلى أحكام **المادة الثالثة** من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي فإننا نستخلص أهم الأهداف التي يعمل على تحقيقها ، وهذه الأهداف تتمحور أساسا في : العمل على الارتقاء بالسلم والأمن والاستقرار في إفريقيا ، بالإضافة إلى الحفاظ على الحياة البشرية كون أنها حق طبيعي لا يمكن لأحد أن ينتزعه من أي شخص مهما كانت انتماءاته وفورقاته ، والسهر على حماية

[1] – أنظر المادة الخامسة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق.

حماية ممتلكات الشعوب الإفريقية ، مع سهره الدائم على مراقبة الأوضاع وآخر المستجدات

والتطورات داخل القارة الإفريقية إلى جانب سهره على التدخل في حالة نشوب أي نزاع من شأنه أن يهدد و يخل بالسلم و الأمن والمساهمة في فض النزاع والصراع القائم وإحلال السّلم بطرق سلمية ، وفي حالة ما إذا وقع نزاع وأسفر عنه دمار وخراب من بين أهدافه هو إعادة التعمير وتنفيذ كل

نشاط من شأنه أن يحد من استمرار أعمال العنف ، إلى جانب تدعيمه لجميع الجهود الإفريقية الهادفة للتصدي لأخطر جريمة يشهدها العالم المعاصر وهي "جريمة الإرهاب الدولي "، إلى جانب ذلك فإن المجلس يهدف كذلك إلى انتهاج سياسة أمنية دفاعية مشتركة وهذا إعمالا بنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، زيادة على كل هذه الأهداف فإن المجلس له هدف أخر وهو احترام الكرامة الإنسانية وقواعد القانون الدولي الإنساني ومنع انتهاكها أثناء فترات النزاعات المسلحة الداخلية [1].

[1] – أنظر المادة الثالثة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق.

ثانيا : مبادئ مجلس السلم و الأمن الإفريقي

بالنسبة لمبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي فإننا نستشفها من نص **المادة الرابعة** من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي و تتمثل أساسا في : إتباعه الطرق السلمية في منـــع وإدارة النزاعات و فضها ، إلى جانب استجابته المبكرة لاحتواء الأوضاع المتأزمة التي يمكن باستمرارها أن تتطور إلى نزاعات دموية عنيفة ، واحترام قدسية الحياة البشرية ، وقواعد القانون الدولي الإنسانـي مع احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء ، وعدم التدخل من جانب أية دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، واحترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال إلى جانب إرسائه لمبدأ مهـم وهو حق التدخل في أية دولة عضو وذلك وفقا لما يقرره المؤتمر و ذلك في حالة ما إذا وقعت جرائم خطيرة ترقى إلى درجة الجرائم المصنفة الأخطر دوليا وهي أساسا : جرائم الحرب والإبادة الجماعيـــــة والجرائم ضد اللإنسانية ، إلى جانب ذلك أيضا أقر مبدأ حق أية دولة عضو في الإتحاد الإفريقي طلب تدخل المجلس من أجل استعادة السلام في أقاليمها [1] .

[1] – أنظر المادة الرابعة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، مرجع .سابق .

الفرع الثالث: مهام و سلطات مجلس السلم و الأمن الإفريقي

مجلس السلم و الأمن الإفريقي باعتباره الجهاز المنوط به مهمة الحفاظ على السّلم والأمن والاستقرار في إفريقيا منحت له مجموعة من المهام والسلطات التي تخوله أن يحقق أهدافه ويرسي مبادئه وسنقوم بإبراز أهم هذه المهام و السلطات على النحو التالي:

أولا : مهام مجلس السلم والأمن الإفريقي

منحت لمجلس السلم والأمن الإفريقي مهمة أساسية وجوهرية هي تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ، إلى جانب هذه المهمة فإن **المادة السادسة** من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي أقرت له مهام أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهي تتمثل في مهمة الإنذار المبكر والتدخل الفوري والسريع بغية إدارة النزاعات وتسويتها بطرق سلمية ودبلوماسية ، كما أنيطت به مهمة حق التدخل أثناء وقوع أعمال عنف ترقى إلى درجة الجسامة والخطورة في أية دولة من الدول الاعضاء وذلك بناءا على قرار يصدر من الإتحاد [1].

[1] – أنظر المادة السادسة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق.

ثانيا: سلطات مجلس السلم و الأمن الإفريقي

بناءا على ما ورد في نص **المادة السابعة** من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي فإنه يتمتع بسلطات واسعة وتتمثل أهمها في : سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات اللاّزمة للتصدي لأية وضعية يمكن أن تؤول مجرياتها إلى تعميق الصراع وخلق أزمات وحروب ، إلى جانب مراقبته لكل الخلافات والصراعات والتصدي لها ، وقمع كل سياسة اضطهادية تعسفية تمارس من قبل أحد الأطراف المتنازعة والتي من شأنها أن تؤدي إلى ارتكاب جرائم بشعة في حق المدنين العزل اللذين لا يكونون طرفا فاعلا في النزاع ، مع سهره على بناء السلام وتسوية النزاعات حيثما وجدت وفي أي إقليم كان من أقاليم القارة ، وله سلطة التصريح بتشكيل وننشر بعثات دعم السلام ونشره لثقافة الحـوار والمصالحة ، إلى جانب سلطة التدخل نيابة عن الإتحاد الإفريقي في مناطق النزاع وهذا إعمالا بنص المادة "الرابعة الفقرة ج و ي" من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي [1].

[1] – أنظر المادة السابعة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق.

المطلب الثاني: أنشطة و مساهمات مجلس السلم و الأمن الإفريقي

تكللت مسيرة مجلس السلم و الأمن الإفريقي منذ تأسيسه بدور حافل بأنشطة ومساهمات فعالة سعى من خلالها إلى غرس الثقافة الحقيقة للتعايش والحوار السّلمي سنعمد إلى إبراز أهم هذه الأنشطة يقوم بها و ذلك في (**الفرع الأول**) ، ثم نبرز أهم إسهاماته في مجال الحفاظ على السّلم والأمن الاستقرار وذلك في (**الفرع الثاني**) .

الفرع الأول : أنشطة مجلس السلم و الأمن الإفريقي

تتمثل أهم أنشطة المجلس فيما يلي :

أولا : عقد اجتماعات حول النزاعات و الصراعات في إفريقيا

إن عقد الاجتماعات حول النزاعات والصراعات التي تدور في القارة الإفريقية تعد من بين أهم الأنشطة التي يقوم بها مجلس السلم و الأمن الإفريقي ، فقد عقد حوالي 29 اجتماعا على مستوى السفراء في مقر الإتحاد الإفريقي ، وعمل من خلالها على دراسة الأوضاع المتعلقة بالنزاعات ومخلفاتها [1] .

[1] – تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن ووضع السلم بإفريقيا ، الوثيقة رقم :4 – 3 P P (XIII)6/ AU/assembly، مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الثالثة عشرة ، سرت ، الجماهيرية العظمى ، 1 –3 يوليو 2009 ، أنظر الموقع : http://www-peceau-org/uploads/assembly ، تم الإطلاع عليه : 25 – 03 – 2014 ، على الساعة : 15:42 .

ثانيا : عقد جلسات إعلامية

إلى جانب عقده لاجتماعات حول النزاعات المسلحة التي تدور في القارة ، فإنه كذلك يعمل على إجراء وعقد جلسات إعلامية و ذلك بغية وصوله إلى تلقي معلومات حول المسائل التي تدخل ضمن تفويضه ، والتعرف على كل مستجد ، إلى جانب ذلك يقوم بإصدار بيانات صحفية حول جميع المناقشات التي يجريها ويفصح عن النتائج التي توصل إليها [1] .

ثالثا: تقديم الإحاطات إلى لجنة الممثلين الدائمين

يسهر رئيس مجلس السلم و الأمن الإفريقي عند نهاية كل شهر بتقديم إحاطة إلى لجنة الممثلين الدائمين عن جميع الأنشطة التي قام بها طوال ذلك الشهر [2] .

رابعا: الاشتراك في الاجتماعات الدولية المتعلقة بمسائل السلم و الأمن بالقارة

إلى جانب سهر المجلس على تقديم إحاطات إلى لجنة الممثلين الدائمين فإنه كذلك يقوم بالمشاركة في الاجتماعات الدولية التي تجرى بخصوص المسائل المتعلقة بالسلم و الأمن بالقارة ، ومن أهم هذه المشاركات نجد : مشاركة سفير أنجولا في اجتماع لمجموعة الإتحاد الدولية حول الوضع في غينيا وكان ذلك في " **كوناكري بغينيا**" بتاريخ 17 فيفري عام 2009 ، إلى جانب مشاركة سفير البنين

[1] – تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ، ص 4 .

[2] – تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، المرجع نفسه ، ص 4 .

في جلسة الأمين العام للأمم المتحدة التي كانت لدراسة أهم الطرق والبحث عن أهم السبل الرامية لتدعيم عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الإتحاد الإفريقي والتي عقدت بتاريخ 18 مارس عام 2009 [1].

خامسا: إجراء مشاورات مع هيئة الحكماء

تقوم هيئة الحكماء بإجراء اتصالات منتظمة مع مجلس السلم و الأمن الإفريقي و رئيس المفوضية و رئيس الإتحاد الإفريقي ، وتبقيهم على علم تام بجميع الأنشطة التي تمارسها وذلك سعيا منها " لضمان التنسيق والموائمة " [2].

الفرع الثاني : مساهمات مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية النّزاعات

قام مجلس السلم والأمن الإفريقي بمجموعة من المساهمات الرامية لإعادة السّلم والأمن والاستقرار في العديد من دول القارة الإفريقية التي شهدت أجواء مشحونة ومتوترة ونخص بالذكر كل من إقليم دارفور غرب السودان ودولة الصومال .

فقد عمل المجلس عى احتوائه **لأزمة دارفور** من خلال حثه الجماعة الدولية على تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاع ، كما عمد على حث الأطراف المتنازعة لاسيما الحكومة بتسهيل عملية مد و إيصال المساعدات الإنسانية للمدنين العزل ، إلى جانب ذلك طلب المجلس السماح لرئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي القيام بإرسال بعثة تعهد لها مهمة تقصي الحقائق حول ما يجري

[1] – تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن الإفريقي ووضع السلم بإفريقيا ، مرجع سابق ، ص 5 .

[2] – تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن الإفريقي ووضع السلم و الأمن بإفريقيا ، مرجع سابق ، ص 6 .

بدارفور إلى جانب ذلك طلب من رئيس المجلس بإعداد خطة تكون شاملة حول كيفية عمل بعثة الإتحاد الإفريقي من أجل نزع سلاح الأطراف المتنازعة وإحلال السلام و تسوية الصراع في الإقليم [1].

إلى جانب ذلك فقد ساهم في رعاية عدة مفاوضات وهي جد هامة من بينها : مفاوضات إنجامينا ، إلى جانبها ساهم في رعاية مفاوضات اللجنة المصغرة التي أجريت بأديس أبابا ، بالإضافة إلى مفاوضات أبوجا ، كما قام فريق الوساطة بحث أطراف النزاع على التوقيع على اتفاق السلام الشامل بدارفور بتاريخ 25 أبريل عام 2006 ، كما سهر كذلك على رعايته لجميع جهود المصالحة الوطنية

كل هذا كان سعيا منه لإعادة السلم والأمن للإقليم الغربي لدولة السودان [2].

كما قام مجلس السلم و الأمن الإفريقي في جلسته التي انعقدت بتاريخ 10 مارس 2014 بإصدار **القرار 423** بخصوص الوضع في السودان بحيث جاء فيه : دعوة وحث كل الأطراف السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للصراع ، كما عمد إلى دعوتهما إلى فرض و فتح مسارات إنسانية ووقف العمليات العدائية و التوصل إلى اتفاق نهائي ، والعمل على إدارة الحوار الوطني الشامل بين كل الأطراف [3].

---

[1] – نسيمة بودة ، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني ،مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الوطني حول آليات تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني بين النص و الممارسة ، 14– 18 نوفمبر 2012 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان بجاية ، ص 9 .

[2] – زهرة بوسراج ، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني ، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الوطني حول آليات تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني بين النص و الممارسة ، 14 – 18 نوفمبر 2012 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان نيرة بجاية ، ص 9 .

[3] – قرار مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، أنظرا لموقع : http://www.arakoba.net-action-show ، تم الإطلاع عليه : 25 – 03 – 2014 ، على الساعة : 16:16 .

أما بخصوص أهم المساهمات التي قام بها في **دولة الصومال** فإنه : سهر على رعاية العملية السياسية المتمحورة حول تحقيق تنفيذ اتفاقية جيبوتي والاتفاقية بوسائل وقف الصدامات المسلحة المبرمة في 19 أوت و 26أكتوبر عام 2008 ، إلى جانب رعايته وإشرافه على إنشاء برلمان وحكومة إتحاد كما قام بتشجيع الحكومة الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وإرساء السلام ، كما دعى كل الصوماليين اللذين لم يبادروا إلى عملية إعادة السلام و الاستقرار للصومال الانضمام لتحقيق ذلك [1]

إضافة إلى ذلك ساهم في إرسال بعثة الإتحاد الإفريقي إلى الصومال وهي من أوغندا وبورندي التي عملت على إحلال السلام ، كما بذل المجلس جهود من أجل بناء قدرات القوات الأمنية الصومالية ودعى إلى زيادة عدد هذه القوات لتصل إلى حوالي 8100 ألف جندي [2] .

[1] – تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن ووضع السلم و الأمن بإفريقيا ، الوثيقة رقم : ASSEMBLY /AU/4 (XII) P 2 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الثانية عشرة، أديس أبابا ، إثيوبيا ، 2 – 3 فبراير 2009 ، أنظر الموقع : http://www.africa union-org ، تم الإطلاع عليه : 23 – 03 – 2011 ، على الساعة : 01:53 .

[2] – تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن ووضع السلم و الأمن بإفريقيا ، الوثيقة رقم : ASSEMBLY /AU/6(XV) P 2 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي ، الدورة العادية الخامسة عشرة ، كمبالا، أوغندا ، 25 – 27 يوليو 2010 ، أنظر الموقع : http://www.africa union-org ، تم الإطلاع عليه : 23 – 03 – 2011 ، على الساعة : 01:31 .

خلاصـــة الفصـل الأول

القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي يعد بمثابة رؤية جديدة لعملية التصدي للصراعات والأزمات التي تحدث داخل القارة الإفريقية ، كما أنه جاء من أجل تفعيل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وإدخال تغيرات عليه تكون متماشية للتطورات التي حدثت في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة ، والإتحاد الإفريقي باعتباره المنظمة الرئيسية في إفريقيا التي منح لها ميثاق منظمة الأمم المتحدة صلاحية قيادة عملية إحلال السلم و الأمن في كافة أقاليم وبلدان القارة ، فإنه يمارس في هذه المهمة إما عن طريق المنع أو الإدارة أو الحل و التسوية السلمية والدبلوماسية .

كما أن المبادئ والأهداف التي جاء ليعمل وفقها ويسعى لتحقيقها تمثل فرصة قوية لإمكانية مواجهة تحديات السلم و الأمن و ضمان إرسائه داخل القارة ، بالإضافة إلى أنها خطوة هامة للوصول لتنسيق السياسة الدفاعية المشتركة لإفريقيا و الوصول إلى بناء نظام قاري موحد وفعال ، وبناء قارة قادرة على تسير وإدارة شؤونها بنفسها بعيدا عن أي شكل من أشكال الخضوع و التبعية الأجنبية .

الإتحاد الإفريقي له آلية فعالة في تسوية النزاعات داخل القارة ، وهو مجلس السلم و الأمن الإفريقي ، فمنذ تأسيسه سعى إلى غرس المفهوم الحقيقي لثقافة التعايش والحوار السلمي فيما بين بلدان وشعوب القارة ، والسير وفق خطى متناسقة من أجل كفالة الاستقرار والأمن ، كما يعتبر بمثابة تغيير عميق في الرؤية العملية للسعي لإقرار السلم و الأمن في إفريقيا وذلك من خلال استجابته السريعة والفعالة لمختلف النزاعات والأزمات التي تحدث في القارة الإفريقية بشكل دائم ، كما أنه يشكل نظاما للأمن الجماعي ، والآلية التي تسهر على احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والكرامة الإنسانية أثناء فترات النزاعات المسلحة الداخلية ، سواء تلك التي تقع فيما بين بلدان القارة أو داخل إقليم الدولة الواحدة دون استثناء أو تمييز .

مجلس السلم و الأمن الإفريقي يعد بمثابة دعامة فعالة لعمل للإتحاد الإفريقي فخلال مسيرته

عمل على بذل العديد من الجهود في دول عدة من القارة التي اجتاحتها موجة من الصراعات العنيفة ، وتدخل فيها لاحتواء الأوضاع و قيادة عملية إحلال السلام فيها ، وإعادة البناء والتعمير وذلك من خلال إرساله لبعثاته لحفظ السلام إلى البلدان والأقاليم التي تشهد نزاعات مسلحة عنيفة و خطيرة .

الفصل الثاني

الإطار العملي

للإتحاد

الإفريقي

تجتاح إفريقيا موجة عنيفة من الصّراعات والنّزاعات خصوصا في الآونة الأخيرة ، فتقريبا لا يوجد بلد إفريقي يعيش في كنف السّلام و الأمن ، وهذه الصّراعات أصبحت أكثر عنفا وأشدّ خطورة و تعقيدا وهي متعددة الأسباب والأبعاد والجهات الفاعلة فيها ، وأضحت وحدها مسألة تثير القلق الشديد وتتطلب الاستجابة السريعة ، ونظرا لكثرة انتشارها وتنوعها وتعدد أطرافها ارتأينا إلى أخذ نموذج عن أهم وأعنف هذه الصّراعات التي أثارت تساؤلات واستفسارات عدة ، وحظيت باهتمام المجتمع الدولي لأنها لم تعد أزمات داخلية فقط إنما امتدت أثرها إلى دول الجوار ووصلت أبعادها إلى خارج حدود القارة وهما أزمتـي إقليم دارفور غرب السودان و الأزمة الصومالية .

دراستنا لهما ستكون من جانب مهم بالنسبة لموضوع بحثنا وهي تسويتهما وإيجاد الحلول لهما في ظل الإتحاد الإفريقي ، ونركز بالتحديد على نقاط جوهرية وأساسية تتمثل في : كيفية تعامل الإتحاد الإفريقي معهما وإبراز أهم الجهود المبذولة من قبله وهذا في (**المبحث الأول**) ، ثم الوصول إلى إظهار أهم المشاكل والتحديات التي تعرقل جهود الإتحاد الإفريقي الرّامية إلى احتوائها وحلها بطرق سلمية ودبلوماسية بغية الوصول إلى تحقيق هدفه المنشود وهو صون السلم و الأمن وإعادة بعثه في كامل أرجاء القارة وذلك في (**المبحث الثاني**) .

المبحث الأول : نموذج عن أهم النزاعات المعروضة أمام الإتحاد الإفريقي

حظيت القارة الإفريقية باهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي ، وذلك من خلال أنها أصبحت مسرحا لنزاعات عنيفة ودامية ، وهو الأمر الذي أثار مخاوف وتساؤلات عدة بالأخص على مستوى منظمة الأمم المتحدة ، وشكل تحديا كبيرا أمام الإتحاد الإفريقي في كفالته للاستقرار والرخاء والسلام [1] .

أخطر وأبرز النزاعات المعروضة أمام الإتحاد الإفريقي وتستدعي إيجاد حلول عاجلة لها داخل البيت الإفريقي نجد أزمتي دارفور والصومال ، ودراستنا في هذا **(المبحث)** مركزة على إبراز دور الإتحاد الإفريقي في حل وتسوية أزمتي دارفور والصومال وذلك في (**المطلبين الأول و الثاني**) .

المطلب الأول : دور الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة دارفور

تعتبر أزمة دارفور واحدة من أخطر وأعنف النزاعات المنتشرة في إفريقيا ، فما شهده الإقليم الغربي لدولة السودان من أحداث مأساوية أدى إلى إحداث نوع من اللّاإستقرار وقلب كيان الدولة السودانية ككل وخلقت مستجداتها العنيفة وضعا خطيرا و دقيقا على مستوى القارة ، ونتيجة لهذه الخلفية الكارثية اقتضى الأمر على منظمة الإتحاد الإفريقي التحرك في سبيل احتوائها وإدارتها للوصول إلى حل من شأنه أن يعيد الأمن والاستقرار للإقليم وذلك من خلال تبنيه للعديد من الحلول [2] .

---

[1] André Lewis, les africains à l'nous, presse universitaires de France, relation international, 2006, p 78.

الفرع الأول: جهود الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة دارفور

تعد أزمة دارفور واحدة من الأزمات التي حظيت بالاهتمام الدولي ، كما شهدت العديد من الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية ترضي كلا الطرفين ، و من بين هذه الجهود المبذولة نجد : جهود الإتحاد الإفريقي الذي أولاها اهتماما منذ بدايتها عام 2003 ، وذلك من خلال سهره على عقد العديد من الاتفاقيات الرّامية إلى إيجاد تسوية لها ، كما سهر على رعاية العديد من جلسات الحوار الجامعة بين كلا الطرفين .

سنقوم بدراسة وإبراز مجموعة هذه المفاوضات والاتفاقيات على النحو التالي :

أولا : المفاوضات و الاتفاقيات الرّامية إلى تسوية أزمة دارفور

من بين هذه المفاوضات والاتفاقيات والقمم التي أشرف عليها الإتحاد الإفريقي من أجل الوصول لتسوية سلمية لأزمة دارفور نجد : محادثات إنجامينا ، قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا ، مفاوضات أبوجا الأولى والثانية ، وهو ما سندرسه أدناه .

أ) محادثات إنجامينا

أجريت محادثات إنجامينا بين الحكومة السودانية وأطراف المعارضة بحضور عدد من المراقبين من جانب الإتحاد الإفريقي والأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانب الحضور التشادي وقد تمت من خلالها مناقشة أهم المطالب التي جاء من أجل تحقيقها كلا الطرفين [1] .

[1] - أسامة علي زين العابدين ، أزمة دافور التداعيات و الحلول ، أنظر الموقع : http://.ashoroq.net/index ، تم الإطلاع عليه : 31 – 03 – 2014 ، على الساعة : 12:47 ، ص 7 .

وهذه المحادثات قد شابها نوع من التعثر خصوصا من جانب "وفد الحكومة " الذي لم يرتح كثيرا لحضور المراقبين الدوليين ، من جانبها المعارضة أعربت عن ارتياحها من هذا الحضور ، وعمدت هذه المفاوضات إلى تقريب المواقف بين الطرفين و تم التوصل من خلالها إلى التوقيع على إتفاق

وقف إطلاق النار من كلا الجانبين بتاريخ 8 أفريل عام 2004 ، إلى جانب إلزام الحكومة السودانية وأطراف المعارضة بتوفير ممرات إنسانية بغية تسهيل وصول المساعدات ا للنازحين والمتضررين

والإتحاد الإفريقي من جانبه أعرب على استعداده لنشر بعثة الإتحاد الإفريقي للسلام في الإقليم مع تشكيل لجنة لمراقبة مدى التزام الطرفين بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وفي 21 أفريل عام 2004 دخلت محادثات إنجامينا مرحلتها الثانية برعاية تشادية وبحضور المراقبين الدوليين وقد تم التوصل بتاريخ 4 جويلية عام 2004 إلى توقيع الحكومة اتفاق قضت من خلاله على موافقتها على نشر 120 مراقبا في الإقليم ، إلى جانب موافقتها كذلك على منحها للجنة تسهيلات لقيامها بمهمة مراقبة مدى الالتزام بوقف إطلاق النار في الإقليم، وهو الأمر الذي لم يتحقق وذلك بسب استمرار انتهاك الاتفاقية ومواصلة إطلاق النار من طرف ميليشيات الجنجاويد ، مما تسبب في فشل المفاوضات وانهيارها [1] .

[1] – أسامة علي زين العابدين ، مرجع سابق ، ص 7 .

ب) قمة أديس أبابا

عقد الإتحاد قمة أديس أبابا بين كل من الحكومة السودانية و أطراف المعارضة بتاريخ 15 جويلية عام 2004 ، هذه الجولة قبل انعقادها اعترضتها الكثير من المشاكل ، فلما أعلنت الحكومة السودانية عن استعدادها للدخول في المفاوضات كأحد الأطراف البارزة ، من جانبها المعارضة أعرضت عن مشاركتها في المفاوضات و هذا الموقف المتبنى من قبل المعارضة كان من باب أن : "الحكومة قامت بضم حوالي خمسة ألاف فرد من ميليشيات الجنجاويد إلى صفوف الشرطة السودانية "، كما أنهم قالوا أن الحكومة لا تلتزم بتنفيذ تعهداتها ، و من هنا المعارضة ثبتت موقفها في المشاركة من عدمها بمجموعة من الشروط

متمثلة في : إلزام الحكومة السودانية بنزع سلاح ميليشيات الجنجاويد مع تقديم قادتها المتورطون بارتكاب جرائم بشعة في الإقليم للمحاكمة وضمان وصول المساعدات الإنسانية وموارد الإغاثة إلى النّازحين واللاّجئين كافة ، وضمان إجراء تحقيق دولي نزيه وشفاف حول الجرائم المرتكبة في الإقليم ، واختيار مكان لإجراء المفاوضات ، كما أكدوا على ضرورة أن تكون تحت إشراف ورقابة المجتمع الدولي ونتيجة لعدم الوصول إلى نتائج إيجابية ترضي كلا الطرفين فإن مفاوضات أديس أبابا انتهت بعد يومين من انعقادها وانسحاب وفد المعارضة منها [1].

[1] – أسامة علي زين العابدين ، مرجع سابق ، ص 8 .

ج): مفاوضات أبوجا الأولى و الثانية

بعد انتهاك اتفاق إنجامينا لوقف إطلاق النار وانهياره ، وفشل المفاوضات التي أجريت في قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا ، بدأت جولة جديدة من المفاوضات وهي مفاوضات أبوجا الأولى والثانية التي جاءت كاستمرار للمطالب والأهداف المرجوة تحقيقها من المحادثات السابقة .

سنتناول هذه المفاوضات كل على حدى ، وذلك لفهم حيثياتها وأهم ما جاءت ونددت وسعت لتحقيقه

وذلك على النحو التالي :

ج1) مفاوضات أبوجا الأولى

انعقدت بين 23 أوت و 15 سبتمبر عام 2004 بالعاصمة النيجيرية "أبوجا" ، بين الحكومة وحركتي المعارضة ، وهذه المفاوضات قد شهدت العديد من الخلافات بين كلا الطرفين بحيث سجل موقف الحكومة قدرا كبيرا من التعارض بالأخص ما تعلق بجانب المسائل الأمنية ، وذلك في اتجاه الاتفاق على زيادة عدد قوات بعثة الإتحاد الإفريقي في الإقليم ، وذلك من أجل نزع السلاح من المتمردين والسيطرة عليهم وجمعهم في ثكنات ، وكاد هذا يهدد انهيار مفاوضات أبوجا الأولى مبكرا، وبعد ذلك ونتيجة

من الجهود المبذولة تم إقناع المنسحبين بالعودة إلى طاولة الحوار والتفاوض [1] .

[1] – عبد السلام معزيز ، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي ، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، شعبة القانون الدولي الإنساني) ، كلية الحقوق ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2008 – 2009 ، ص 88 .

تجدر الإشارة إلى أنه تم التطرق خلال هذه المفاوضات إلى العديد من النقاط التي أثارت خلافات حادة و ساخنة بين كلا الطرفين ، أهما كانت بخصوص : قضية نزع السلاح من المتمردين ومليشيات الجنجاويد

حيث أصروا على ضرورة إتمام العمل السياسي ثم نزع السلاح ، أما الخلاف الثاني كان متعلق بما قدمته حركتي" تحرير السودان والعدل و المساواة " اللّتان عبّرتا على رغبتهما في التفاوض في المجال الإنساني الأمني وفي محاولة لتقريب وجهات النظر بين كلا الطرفين وبغية الوصول إلى حل من شأنه أن يرضيهما ، فإن الوسيط التابع للإتحاد الإفريقي تقدم بمشروع تمثل في إرساء الأمن ونزع السلاح مع ضرورة تطبيق اتفاق إنجامينا ، والسّماح لقوات الإتحاد الإفريقي بمراقبة تحركاتهم، زد على ذلك

ضرورة تقديم الزعماء المتورطون في الأزمة للمحاكمة ، لكن هذه المفاوضات لحقها الانهيار ووصلت إلى طريق مسدود وذلك بسب اتهام حركة التمرد الإتحاد الإفريقي بانحيازها للحكومة ، من جانبها الحكومة عارضت المشروع بحجة تعارضه مع اتفاق إنجامينا [1] .

ج 2) مفاوضات أبوجا الثانية

عقدت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا بتاريخ 21 أكتوبر إلى غاية 10 نوفمبر عام 2004، وقد نوقشت فيها مسألة مهمة جدا وهي :" تعزيز الأوضاع الإنسانية والأمنية في إقليم دارفور" ، وخرجت

هذه المفاوضات بنتائج جدّ مهمة وفعالة و التي تمثلت في التوقيع على بروتوكولين: أولهما خصص للأوضاع الأمنية ، أما ثانيهما فقد خصص للأوضاع الإنسانية ، وقد تم التوقيع بحضور" رئيس النيجر

[1] – عبد السلام معزيز ، مرجع سابق ص 88 .

أوليسيجون أوباسانجو إلى جانب وسطاء أفارقة وغربيين "، وأهم ما يمكن ذكره بخصوص بنود البروتوكولين نذكر ما يلي : **بالنسبة للبروتوكول المتعلق بالوضع الأمني** فيمكن الإشارة إلى أن طرفي النزاع ألزموا باحترام اتفاقيتي إنجامينا وأديس أبابا وذلك بوقف إطلاق النار بينهما ، مع سهر كلا الطرفين على دعم عملية تطبيق وتنفيذ اتفاقية إنجامينا أما عن أهم البنود الأساسية الواردة في **البروتوكول المتعلق بالوضع الإنساني** فتتمثل أساسا في : حرية التنقل والدخول إلى كافة مناطق دارفور مع ضمان دخول المساعدات الإنسانية وعمال الإغاثة، و السهر على اتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بمنع وقوع هجمات والتصدي لأي شكل من أشكال العنف المرتكب في حق المدنين [1].

الفرع الثاني : تسوية أزمة دارفور في ظل اتفاق السلام

أزمة دارفور تعتبر أهم أزمة برز فيها دور الإتحاد الإفريقي بقوة ، و التي من خلالها قام بالعديد من الخطوات الفعالة التي كانت بمثابة اختبار لمدى قابليته على قيادة عملية إحلال السلم و الأمن و إرساء لغة الحوار و احتواء الأوضاع في الإقليم الغربي للسودان ، و لذلك سجلت مسيرة و مساعي الإتحاد بخصوص هذه الأزمة إشرافه على كافة جولات المفاوضات التي جمعت بين "طرفي المعارضة

و الحكومة " و التي أثمرت عنها نتيجة تمثلت في توقيع اتفاق دارفور للسلام عام 2006 ، الذي مثل نقطة تحول هامة في سبيل الوصول إلى تسوية دبلوماسية مبنية على لغة الحوار لإرضاء و تحقيق مطالب كلا الطرفين ، و سنقوم بالإحاطة بأهم جوانب هذا الاتفاق في النقاط التالية : **(أولا)** سنقوم بإبراز أهم المفاوضات التحضيرية له ، **(ثانيا)** سنتعرف على طبيعته و أهم المعالم الرئيسية التي أبرزها

[1] – جمال محمد السيد ضلع ، مرجع سابق ، ص ص 78 – 79 .

أما (**ثالثا**) فسنقوم بإبراز الوضع الراهن بعد اتفاق السلام .

أولا : المفاوضات التحضيرية لاتفاق السلام

وافقت الحكومة السودانية و أطراف المعارضة على الشروع في مفاوضات إحلال السلام في دارفور تحت إشراف و قيادة الإتحاد الإفريقي ، و التي استضفتها العاصمة النيجيرية أبوجا والتي جاءت رغبة من كلا الطرفين في الوصول إلى وضع إطار عملي و تنفيذي لجميع القضايا كانت عالقة قبل عام 2005 [1] .

لكن التحضير لوضع قاعدة أساسية لتنفيذ اتفاق السلام شابه نوع من التعثر خصوصا بعد أن تردد اطراف التفاوض في تقديم تنازلات تكون في صالح الإقليم خصوصا ما تعلق بكيفية تقاسم السلطة فيما بينهم ، فعمدت أطراف المعارضة إلى المطالبة بمنصب نائب الرئيس إلى جانب نسبة من الوزارات والمؤسسات وذلك وفقا للتعداد السكاني للإقليم من جانبها "الإدارة الأهلية في دارفور عمدت إلى طرح نفسها كقوة بارزة على الأرض وذلك في "مؤتمر جامع لأبناء دارفور ، والذي كان في منتصف شهر ديسمبر عام 2005 وكان تحت رعاية الحكومة السودانية و قاطعته حركتي المعارضة ، وبتاريخ 29 نوفمبر عام 2005 بدأت الجولة السابعة الهادفة إلى إقامة اتفاق شامل حول السلام في دارفور لكن ""اتسمت بدورها بتدهور أمني شديد "، وبقيت مكانها دون أن تطور وتحرز تقدم ملموس و في فيفري عام

[1] – جمال محمد السيد ظلع ، مرجع سابق ، ص 81 .

2005 عمد مجموعة من الوسطاء في الإتحاد الإفريقي إلى المبادرة بإنهاء الجمود وإرساء محادثات ثنائية منفصلة بشأن تقاسم السلطة بين الحكومة السودانية ووفد عبد الواحد [1].

في8 مارس عام 2006 عقد اجتماع في بروكسل بين كل من الإتحاد الإفريقي ونائب الرئيس السوداني "عثمان طه" إلى جانب مجموعة من الشركاء الرئيسين للإتحاد الإفريقي بمن فيهم عدد من ممثلي منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ، وهذا الاجتماع أحرز تقدما ملحوظا في المباحثات بحيث أعلن "علي طه" التزام الحكومة السودانية بالنظر في تسليم بعثة الإتحاد الإفريقي لحفظ السلام إلى الأمم المتحدة في حال ما إذا تم التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام في أبوجا [2].

بتاريخ 10 مارس عام 2006 تم التصريح بتقديم إذن لمجلس السلم والأمن الإفريقي بالشروع بعملية إحلال السلام وإعادة الأمن والاستقرار والتوصل إلى التسوية السلمية للصراع ، وبذلك سجل النصف الأول عام 2006 التوقيع على اتفاق سلام دارفور[3].

ثانيا: طبيعة اتفاق السلام

اتفاق سلام دارفور يبدأ بجدول يبرز فيه أهم المحتويات المتعلقة بالاتفاق والمتمثلة أساسا في :

---

[1] – جمال محمد السيد ظلع ، مرجع سابق، ص 81 .

[2] – Amara Kone ,'action du conseil de paix et de sécurité de l'union africaine dans la résolution de crise et conflits en Afrique , (mémoire de recherche master II , option politique international) Paris II , 2007 – 2008 , p 83

[3] – جمال محمد السيد ضلع ، مرجع سابق، ص 83.

قائمة للمختصرات و التعريفات التي توضح المصطلحات التي تضمنها الاتفاق و ذلك قصد توضيح دلالتها ومعناها على نحو يساعد ويمكن الأطراف على استيعاب فحواه، بعد ذلك تليه مباشرة **ديباجة**

الاتفاق : والتي من خلالها تم ذكر أهم الأطراف المعارضة والهدف الأساسي الذي يسعون للوصول إليه من خلال اتفاق سلام دارفور ، وبعد الديباجة فإن اتفاق سلام دارفور تضمن **ستة فصول** وهي :

الفصل الأول جاء بعنوان **[تقاسم السلطة]:**وتضمن مجموعة من المبادئ العامة والمعايير والخطوط الإرشادية لتنفيذ عملية تقاسم السلطة وهو ما وضحته المواد من [1 إلى 4] ، أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان **[تقاسم الثروة]** وتضمن المفاهيم والمبادئ العامة لتقاسم الثروة وهو ما وضحته بكل دقة المواد من[17 إلى 21] وبخصوص **الفصل الثالث** فقد جاء بعنوان فقد جاء بعنوان فقد جاء بعنوان **[وقف إطلاق النار الشامل و الترتيبات الأمنية الشاملة]** وجاء على قسمين القسم الأول منه جاء بعنوان

"وقف إطلاق النار الشامل" وأهم المبادئ العامة لتنفيذ وقف إطلاق النار، أما القسم الثاني منه فقد جاء بعنوان "الترتيبات الأمنية النهائية لأزمة دارفور، وهو ما وضحته أكثر المواد من[21 إلى 29]، ثم جاء **الفصل الرابع** بعنوان **[الحوار الدار فوري – الدار فوري و التشاور]** وقدم لمحة إيضاحية لهذا الحوار بخصوص من هم الأطراف الفاعلة فيه وإلى ما يهدف ويسعوو هو ما بينته المادة **31** أما **الفصل الخامس** فقد تضمن مجموعة من الأحكام ووضحتها **المادة 32** بصورة شاملة و كاملة [1] .

[1] - اتفاق سلام دارفور ، انظر الموقع : http://www.fessudan.org/arab/.....darfur-Agreement-2006-arabic، تم الإطلاع عليه : 10 – 07 – 2014 على الساعة : 22:01 .

أما **الفصل السادس** والأخير فجاء ليوضح طرق وآليات تنفيذ تقاسم السلطة وأهم الضمانات الواردة لتحقيق ذلك بنزاهة وهو ما وضحته بدقة **المادة 33** ، وبعد الفصول الستة تأتي مجموعة من **الملاحق** وهي :**الملحق الأول** : تعلق باتفاق وقف إطلاق النار في دارفور الذي كان موقعا عليه في 8 أفريل عام 2004 بالعاصمة التشادية إنجامينا، و**الملحق الثاني** تضمن البروتوكول المتعلق بإنشاء مساعدات إنسانية في دارفور والذي كان في التاريخ و العام نفسه ، يليه **الملحق الثالث** والذي تعلق بشأن طرق إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين و الذي كان بتاريخ 28 ماي عام 2004 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ' و**الملحق الرّابع** فقد تضمن البروتوكول المتعلق بالجانب الإنساني والذي صدر بتاريخ 9 نوفمبر عام 2004 في العاصمة النيجيرية أبوجا رافقه **الملحق الخامس** والذي تضمن البروتوكول المتعلق بالأوضاع الأمنية و**الملحق السادس** فجاء فيه الإعلان عن أهم المبادئ لتسوية النزاع في دارفور في العاصمة النيجيرية أبوجا [1] .

من هنا سنقوم بدراسة أهم هذه المعالم التي خرج بها اتفاق سلام دارفور وذلك من باب التعرف عليها أكثر فنجد أهمها متعلقة بـــ :

[1] – اتفاق سلام دارفور ، مرجع سابق .

أ) تقاسم السلطة

بخصوص تقاسم السلطة فقد خرج بأهم مبدأ و هو: الاتفاق على القيام باستحداث و إنشاء هياكل جديدة من بينها : إنشاء منصب في الرئاسة وسلطة إقليمية جديدة [1].

ب) تقاسم الثروة

بالنسبة لتقاسم الثروة فقد أقر بتشكيل لجنة من الخبراء تعمل على وضع منهجية تسمح للحكومة بتخصيص تمويل جزء من الدخل القومي لفائدة ولايات دارفور ، بالإضافة إلى إعادة بنائه وتنميته ، ولتحقيق ذلك فقد خصصوا حوالي 300 دولار في عام 2006، و200 مليون دولار عام 2007 لفائدة ولايات دارفور ، بالإضافة إلى الالتزام بتقديم تعويض لجميع ضحايا النزاع وذلك من خلال دفع الحكومة مبلغ 30 مليون دولار كدفعة أولية لأهالي الضحايا [2].

ج) الترتيبات الأمنية

بخصوص الترتيبات الأمنية فقد انقسمت إلى قسمين : القسم الأول تعلق بالاتفاق على وقف إطلاق النار أما الثاني فتعلق بالوضع الأمني النهائي في الإقليم والذي بني على ثلاثة ركائز أساسية وهي : الأولى تمثلت في الاتفاق على المبادئ التي يتم من خلالها دمج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة ، أما

[1] - عتيقة بن يحيى ، التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان ، دراسة لحالة : دارفور السودان 2003 ، واقع و أبعاد ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية الإستراتيجية و المستقبليات) كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، 2008 ، ص 85 .

[2] – عتيقة بن يحي ، مرجع سابق، ص 85 .

الركيزة الثانية فتمثلت في الاتفاق حول وضع آلية قوية من أجل التمكن من نزع السلاح الموجود في حوزة كل من مقاتلي الجنجاويد والميليشيات المسلحة ، أما الرّكيزة الثالّثة فتمثلت في الاتفاق على إصلاح المؤسسات الأمنية العاملة في دارفور من بينها قوات الدفاع الشعبي ووحدة لاستخبارات الحدودية [1] .

هـ) الصعيد العملي و الميداني

أما على الصعيد العملي والميداني فقد خرج اتفاق سلام دارفور وذلك بالإجماع من قبل البرلمان السوداني بنقطة مهمة جدا : وهي السماح بدخول القوات الإفريقية لحفظ السّلام في دارفور تحت تحت قيادة مجلس السّلم و الأمن الإفريقي المكلف بمهمة معالجة الأوضاع و السيطرة نسبيا عليها ، ولكن بعد ذلك بدأت تعترضها مجموعة من العقبات والتحديات أبرزها : أمنية ومالية وفنية ، ومجملا هذه هي أهم المعالم البارزة التي أتى بها إتفاق سلام دارفور ، والتي علقت علّقت عليها أمال كبيرة ، لكن حالت معوقات دون الوصول إلى تحقيق ذلك ، وإعادة بناء دارفور من جديد [2] .

ثالثا : الوضع الراهن بعد اتفاق سلام دارفور

بعد التوقيع على اتفاق سلام دارفور بين الحكومة السودانية وبعض أطراف المعارضة ، بدأت الأوضاع الإنسانية والأمنية تتدهور وترجع لمرجعها الأول ، بحيث أن الحكومة السودانية عادت إلى ممارسة أعمال

[1] – عتيقة بن يحيى ، مرجع سابق، ص 86 .

[2] – عتيقة بن يحيى ، مرجع سابق ، ص 87 .

القمع و العنف إلى جانب المزيد من القصف الجوي المتواصل بالمروحيات مع إبقائها على ميليشيات الجنجاويد ، إلى جانب ذلك تصاعدت أعمال العنف بين القبائل ذوي الأصول العربية والإفريقية وذلك ابتدءا من ديسمبر عام 2006 ، والذي دفع ثمنه هو أرواح المدنين العزل مع استمرار عملية النزوح ففي يناير عام 2007 ووصل عدد النازحين إلى ما قارب حوالي 250 ألف نازح، أما بعثات الإغاثة الإنسانية فقد لقت صعوبة بالغة في الوصول إلى المناطق المنكوبة والمتضررة جراء القصف والعمليات العدائية مما إنجر عنه إجلاء ما قارب 400 فرد ناشط في أعمال الإغاثة الإنسانية كما تعرض في نفس العام فريق الإغاثة التابع للأمم المتحدة إلى أعمال عنف و هجمات خطيرة ، ونتيجة للأوضاع المتدهورة على الجانبين الإنساني والأمني بعد التوقيع على اتفاق سلام دارفور فإن كل المؤشرات تدل على عدم التزام الأطراف بتطبيق مبادئ وأحكام وأهداف الاتفاق ، وهو ما يدل على فشل اتفاق سلام دارفور[1] .

المطلب الثاني : دور الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال

ثاني أزمة إفريقية نالت الكثير من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي والإتحاد الإفريقي نجد الأزمة الصومالية ، التي تسببت في تردي الأوضاع وتأزمها بحيث أصبحت هشة في كل المجالات لاسيما الأمن والتعليم والصحة ، والتي يمكن أن نصفها أخطر أزمة في تاريخ إفريقيا وذلك بسبب تعقيدها ومخلفاتها ، وعليه فإن الإتحاد الإفريقي لعب دورا هاما وقويا موازيا للدور والجهود المبذولة من قبل منظمة الأمم المتحدة ، فعمل بكل جهد على احتواء الأوضاع وإدارتها على نحو سلمي ودبلوماسي .

[1] – مجموعة الأزمات الدولية ،" دارفور إعادة إحياء السلام " ، (التقرير رقم 124 حول إفريقيا) ، 30 أفريل 2007 ، أنظر الموقع : http://www.sudanile.com ، تم الإطلاع عليه : 10 – 07 – 2014 ، على الساعة : 13:22 .

بهدف الوصول إلى استنباط الدور الذي مارسه الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية يقتضي الأمر القيام بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى نشوبها وذلك في (**الفرع الأول**) ، ثم سنقوم بتحديد أساس وطبيعة تدخل الإتحاد فيها وذلك في (**الفرع الثاني**)، بالإضافة إلى إبراز أهم التحديات التي واجهته أثناء قيامه بإدارة وحل هذه الأزمة وذلك في (**الفرع الثالث**) .

الفرع الأول : أساس و طبيعة تدخل الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال

سنتعرف على أساس و طبيعة تدخل الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية على النحو التالي :

أولا : أساس تدخل الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال

نتيجة لفشل عملية التدخل الأممي في الصومال ونضرا لما واجهته من عراقيل وتحديات اقتضى الأمر عليها أن تسلم زمام الأمور للإتحاد الإفريقي في قيادة عملة إحلال السلام بصفته أحد أهم وأبرز المنظمات الدولية الإقليمية التي تنشط بصفة أساسية ورسمية على مستوى القارة الإفريقية وتعنى بإدارة شؤون وقضايا بلدانها ، وعليه فإن أساس تدخل الإتحاد الإفريقي في الأزمة الصومالية كان مبنيا على القرار الذي تبناه مجلس السلم والأمن الإفريقي في عام 2005 الذي قضى من خلاله بنشر بعثة مساندة "السلم في الصومال" ، والذي كان بهدف تقديم المساندة الكافية للحكومة الانتقالية [1] .

[1] – إجلال رأفت ، أزمة الصومال بين الداخل و الخارج ، مكتبة البرنامج ، مصر ، 2007 ، ص ص 11 – 14 .

ثانيا : طبيعة و مضمون تدخل الإتحاد الإفريقي في أزمة الصومال

فإنه وإبتداءا من عام 2000 أشرف على قيادة جميع الجهود المبذولة في إطار التسوية السلمية وإقرار المصالحة الوطنية بين الأطراف الصومالية المتنازعة ، وذلك من خلال سعيه إلى تقديم الدعم لهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية **(IGAD)** التي سهرت وعملت على رعاية مفاوضات المصالحة الوطنية التي أجريت عام 2004 ، كما تكلف كذلك بإرسال قوات سلام إفريقية **(AMISOM)** من أجل السهر على السيطرة على الأوضاع ومنع وقوع المزيد من الأعمال العنيفة ، وتجدر الإشارة إلى أن الدور الذي مارسه الإتحاد الإفريقي في الصومال كان مستندا إلى قرار مجلس الأمن **(1744)** الصادر بتاريخ 20 ديسمبر عام 2007 واستنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بحيث قرر فيه منح إذن للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي بأن تنشئ بعثة للسلام في الصومال وذلك لمدة 6 أشهر وقدمت جميع الصلاحيات لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل احتواء الأوضاع وإدارتها وتحلها [1] .

الفرع الثاني : التحديات التي واجهت الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال

رغم الجهود التي بذلها الإتحاد الإفريقي لتسوية الأزمة الصومالية إلا أنه اعترضت مهمته تحديات قوضت من إمكانية بلوغه للهدف المنشود وهي احتوائه وإدارته وتسويته للأزمة من جذورها وتحقيق مصالحة وطنية شاملة على الأرض الصومالية ، ومن أبرز هذه التحديات نجد :

[1] – عبد الرحمان لحرش ، (دور الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية)مجلة العلوم القانونية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، عدد خاص ، ص ص 112 – 114 .

أولا : التدخل العسكري الإثيوبي – الأمريكي

بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر عام 2001 أعلنت شنها حرب على الإرهاب ، ونتيجة لبروز المحاكم الإسلامية وتوحيدها تحت راية ماعرف "بالمجلس الأعلى لإتحاد المحاكم الإسلامية" في عام 2004 ، واستحواذها على مكانة جد هامة لدى شريحة كبيرة من المجتمع الصومالي ، هو الأمر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من وجود تنظيم للقاعدة في الصومال ودفعها إلى إنشاء ما عرف "بتحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب " في 18 فيفري عام 2006 وتنسيق إستراتيجيتها مع الحكومة الإثيوبية من أجل تمرير وتنفيذ مخططها المبني على للقضاء على تنظيم القاعدة ، فقامت بتقديم دعم مادي ولوجيستي للقوات الحكومية الإثيوبية ، وهو الأمر الذي مكنها من اجتياح واسع للعديد من المناطق الصومالية ومن ثم أدى هذا الغزو الذي شنته القوات الإثيوبية

المدعومة من قبل الولايات المتحدة إلى إضعاف المحاكم الإسلامية و القضاء عليها في العديد من المناطق ، لكن هذا التدخل عمل على إضعاف مكانة الإتحاد الإفريقي وعرقل جميع المساعي الهادفة لحل الأزمة الصومالية داخل البيت الإفريقي ، وجعلها أكثر تعقيدا خصوصا بعد أن شعرت فئة كبيرة من المجتمع الصومالي بالاستفزاز والمهانة نتيجة هذا الاجتياح ، مما جعلهم يفقدون الثقة في إمكانيات ومساعي الإتحاد الإفريقي في تسويته للأزمة الصومالية وإعادته إحلال السلام من جيد للصومال [1].

[1] – إجلال رأفت، مرجع سابق، ص ص 34 – 36.

ثانيا: خرق قرار حظر توريد السلاح

ثاني أهم وأخطر تحد واجه عمل الإتحاد الإفريقي في الصومال هو الاستمرار في خرق القرار رقم **(733)** الصادر عام 1992، الذي قضى بفرض حظر على جميع الإمدادات من الأسلحة والمعدات العسكرية من الوصول إلى الصومال "، لكن هذا القرار تم خرقه وشهدت العديد من المناطق الصومالية تسرب للسّلاح والمسلّحين إلى داخلها ، وهو الأمر الذي تسبب في انفلات أمني وتهديد للاستقرار وانتشار أكثر للجماعات المتمردة وعصابات النهب والسطو التي انبثقت عن المحاكم الإسلامية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مع القوات الإثيوبية ، وبالتالي تحولت إلى عصابات تمارس أعمال عنف واعتداءات خطيرة ، مما جعل عمل بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال محفوف بالمخاطر، وهو ما حال دون تمكنها من القيام بعملها على أكمل وجه ، وبالتالي هذا الخرق كان كذلك من أهم وأخطر التحديات التي واجهها الإتحاد الإفريقي في الصومال [1].

[1] – عبد الرحمان لحرش ، مرجع سابق ، ص 114 .

ثالثا : تردد الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي في المشاركة في بعثة الإتحاد الإفريقي

أخطر تحد واجهه الإتحاد الإفريقي أثناء مهمته في الصومال هو أن أغلب الدول الأعضاء فيه توانت عن إشراك جيوشها في بعثة الإتحاد لحفظ السلام في الصومال (AMISOM) ، ما عدا "**أوغندا و ملاوي** و**نيجيريا**" و**غانا**" فقط هم البلدان التي التزمت بإشراك جيوشها في البعثة ، وهو الأمر الذي أثر كثيرا على عملها في الميدان[1] .

رابعا : ضعف إمكانيات التمويل

معظم الدول الإفريقية لم تلتزم بتقديم الدعم المادي واللّوجيستي اللاّزم والكافي لبعثة الإتحاد والتي كان من شأنها أن تساهم في خلق ظروف ملائمة لمباشرة عملها على أحسن وجه والسيطرة على الأوضاع بكل حزم ، لكن نتيجة لهذا التماطل والتردد فإن بعثة الإتحاد في الصومال لم تحقق النتائج المرجوة ، وهذا المشكل بالتحديد جعل من الإتحاد الإفريقي تابعا للمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وعلى رأسها

منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإتحاد الأوروبي ، وذلك نتيجة للتمويل الذي يحصل عليه من قبلها ، مما جعل عمله ناقص الفعالية وخاضع دائما لمصالح الدول الكبرى [2] .

[1] – عبد الرحمان لحرش ، مرجع سابق ، ص 114 .
[2] - عبد الرحمان لحرش ، مرجع سابق ، ص 117 .

المبحث الثاني : المشاكل و التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي

يواجه الإتحاد الإفريقي مشاكل وتحديات ضخمة قوضت من نشاطاته وإسهاماته ، وتعتبر الصراعات الداخلية أهم هذه المشاكل ، مرورا بالآفات الاجتماعية وصولا إلى التحديات الاقتصادية و السياسية والأمنية ، وسنقوم بإبراز هذه المشاكل والتحديات في(**المطلبين الأول و الثاني)** من هذا المبحث .

المطلب الأول : المشاكل التي تواجه الإتحاد الإفريقي

مشاكل عدة تلك التي تتخبط فيها إفريقيا وتأثر سلبا على دور وفعالية الإتحاد الإفريقي وتزيد في إدخال شعوبها في دوامة من الصراعات التي قضت على الأمن والاستقرار و التنمية [1].

سنقوم بإبراز أهم هذه المشاكل ونستهلها بمشكلة تعدد الصراعات وتعثر التحول الديمقراطي وذلك في **(الفرع الأول)** ، مرورا بمشكلة تواضع الجهود المبذولة في المجال التجاري وإحباط التحول الزراعي وهو ما سنبرزه في **(الفرع الثاني)** ، وصولا إلى مشكلة انتشار الأمراض والفساد وهو ما سنوضحـــــــــه في **(الفرع الثالث)** .

الفرع الأول : تعدد الصراعات و تعثر التحول الديمقراطي

تعدد الصراعات وتعثر التحول الديمقراطي هي أبرز وأخطر المشاكل التي يواجهها الإتحاد الإفريقي

[1] عزوز محمد عبد القادر ناجي ، أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الإستقرار السياسي بإفريقيا ، أنظر الموقع http://www.qiratafrican.cim/view ، تم الإطلاع عليه : 12 – 07 – 2014 ، على الساعة : 00:09 ، ص ص 7 – 15 .

في كفالته للأمن والاستقرار والرّخاء في إفريقيا ' سندرس كل مشكلة على حدى بغية التعرف على مخلفاتها وسلبياتها .

أولا : تعدد الصراعات :

القارة الإفريقية تموج بنزاعات مسلحة داخلية عنيفة جدا وصلت إلى 16 صراعا من أصل 35 صراعا من هذا النوع على المستوى العالمي منذ منتصف التسعينات ، وتأتي في ثلاثة أنواع : **النوع الأول** متمثل في جل حركات التحرر التي أتت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي كانت هادفة للتحرر من الاستعمار وسياسته المستبدة ، أما **النوع الثاني** متمثل في جل الصراعات التي تدور فيما بين الدول الإفريقية وأكثرها يعود سببها إلى مشاكل ترسيم الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال ، أما **النوع الثالث** وهو الأكثر شيوعا وخطورة وهي الحروب الأهلية، التي تمتاز بنوع من التعقيد بحيث تتداخل فيها العديد الأسباب ، وتكون مجرياتها ونتائجها وخيمة ، أغلبها يأتي نتيجة لاختلاف التركيبة البشرية للأجناس الإفريقية الموجودة داخل حدود الدولة الواحدة فتختلف من حيث " العرق والدّين و اللّغة واللّون والانتماء القبلي" ، ونتيجة لهذه التركيبة ظهرت أطراف معارضة وعصابات ذات انتماءات مختلفة ، وكل واحدة تهدف إلى إحداث تغيير أو المطالبة بالانفصال التام و الاستقلال بأقاليمهم [1].

[1] – عزوز محمد عبد القادر ناجي ، مرجع سابق ، ص 15 .

تعد موجة الصراعات المنتشرة في القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة هي الأخطر والأعنف في تاريخ إفريقيا ، وقد أظهرت أن الإتحاد الإفريقي لازال يعاني من افتقاره لآلية تكون جد فعالة في التصدي لها ومنع و وقوعها وتفرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وتكفل حماية حقوق الإنسان وكرامته [1] .

في هذا السياق لابد من الإشارة إلى تصريح مهم أدلى به "الأمين العام للأمم المتحدة السيد "بان كي مون" في قمة الإليزيه التي انعقدت بالعاصمة الفرنسية باريس والتي كانت من أجل "**السّلام و الأمن في إفريقيا** ،حيث : أشار إلى أن من بين المشاكل والتحديات التي تواجهها إفريقيا هو استمرار الصراعات الإقليمية ، وبناءا على تصريحه أكد على ضرورة العمل بكل حزم من أجل مواجهتها ومعالجتها وقال : **«على المجتمع الدولي أن يتصدى لكل التحديات التي تواجه إفريقيا و لابد من اقتلاع أسباب هذه الصراعات من جذورها »** [2] .

إجمالا فإن موجة الصراعات المنتشرة في القارة تعد أخطر المشاكل التي تعرقل وتحد كثيرا من عمل الإتحاد الإفريقي ، ولذلك لابد من تضافر الجهود أجل إخراج القارة من ظلمات وانتهاكات هذه الصراعات وإتاحة آلية حقيقية وفعالة لمواجهتها من أجل الوصول إلى تعزيز عمل الإتحاد في إرساء السلم والاستقرار

[1] – محمود أبو العينين ، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية ، مركز البحوث الإفريقية ، مصر ، 2001 ، ص 91 .

[2] – بيان مؤتمر قمة الإليزيه من أجل السلام و الأمن بإفريقيا ، أنظر الموقع : http://www/content-afrique.elysee.fr ، تم الإطلاع عليه : 04 – 06 – 2014 ، على الساعة : 13:36 .

ثانيا : تعثر التحول الديمقراطي

أبرز المشاكل التي تعاني منها معظم الدول الإفريقية وتعرقل مهمة الإتحاد الإفريقي في تطوير المجتمعات الإفريقية وإرساء مبادئ ديمقراطية نزيهة وشفافة واحترام مبدأ سيادة القانون هو مشكلة الإخفاق في الوصول إلى إرساء أسس الديمقراطية الحقة المصحوبة بالشفافية والمسايرة لكل عمل في مختلف المجالات بدءا : بالسياسة والاقتصاد وصولا إلى المجالين : الاجتماعي والثقافي ، فإذا كانت هناك ديمقراطية سيكون هناك قضاء على الفقر والفساد وتحقيق للتنمية المؤدية إلى تشجيع العلم ومحو الأمية ، ومن ثم انتشار للوعي مما يساهم أكثر في نشر ثقافة التعايش السلمي ونبذ العنف والقتال ، لكن المشكلة أن التحول الديمقراطي في بعض من بلدان القارة لازال مستحوذا عليه من قبل اللذين يرغبـون في تحقيق مصالحهم على حساب سلامة وأمن بلدانهم، مما جعل شعب القارة يفقد الثقة في مبدأ الديمقراطية والنزاهة خصوصا بعد التعدّي على حقوق الإنسان ، وجعله يتخبط في أزمات اجتماعية جد خطيرة ، وهذا ما يحفز الشعب إلى الدخول في متاهة مظلمة من الصراعات الداخلية العنيفة التي يصعب احتواءها وهذا بالتحديد خلق نوعا من التعقيد لعمل الإتحاد الإفريقي الذي يصبوا دائما إلى تحقيق سلام دائم وشامل في كل أقاليم البلدان الإفريقية ، وتعزيز المبادئ و المؤسسات الديمقراطية ، لكن الواقع يقول العكس، ولذلك لابد من إيجاد حّل من شأنه أن يحدّ من هذه المشكلة [1] .

[1] – فريدة البنداري ، قظايا الإتحاد الإفريقي و مشاكله[2002 – 2007 ،] أنظر الموقع :

http://www.siyass.org.eg/news/content ، تم الإطلاع عليه : 12– 07 – 2014 ، على الساعة : 22:50، ص 4 .

الفرع الثاني: تواضع الجهود في المجال التّجاري و إحباط التحوّل الزراعي

الدول الإفريقية تفتقر إلى الإتحاد فيما بينها وهذا تقريبا يشمل كل مجالات الحياة ، مما فتح المجال أكثر لجعل القارة تقبع في دائرة التهميش والتخلف والتّبعية ، وخلق مشاكل للإتحاد الإفريقي الذي يصبوا إلى تحقيق تنمية واكتفاء ذاتيّ على نحو يضمن الاستقرار والأمن لكافة الشّعوب الإفريقية ، وسنقوم بدراسة هاتين المشكلتين على النحو التالي :

أولا : تواضع الجهود في المجال التجاري

بالرغم من أن إفريقيا تزخر بالخيارات والثروات الطبيعية ، إلا أنّها تعاني من مشكلة عجز عجلة التّنمية على التّقدم والازدهار ، والسّبب راجع إلى غياب التّعاون في المجال التّجاري فيما بين الدول الإفريقية فهناك تماطل في الجهود المبذولة من أجل تحسين وتعزيز المبادلات التجارية داخل أقاليمها وجعلها تجاري المبادلات التّجارية التّي تقوم بها البلدان المتقدمة ، ممّا يمهّد الطريق للوصول إلى تحقيق فائض في الميزان التّجاري ، والتخفيف من حدّة ونوعية الأزمات خصوصا المجاعة ، ولكن بهذا التماطل المشكلة ستبقى على حالها مما يزيد من صعوبة أداء الإتحاد الإفريقي لمهامه بسب الافتقار إلى الدعم الذي يحتاجه من أجل تمويل بعثاته في مناطق الصراع بالعتاد والمئونة اللاّزمة ، ولذلك ما تحتاجه إفريقيا في المقام الأوّل هو ميزان تجاري قويّ وغنيّ [1] .

ثانيا : إحباط التحوّل الزراعي

[1] – فريدة البنداري ، مرجع سابق، ص 5 .

الزراعة في إفريقيا تعاني من مشكلتين الأولى طبيعية والثانية مادية ، فبالنسبة **للمشاكل الطّبيعية** فإن البيئة الإفريقية شهدت تدهور بيئي شديد بسب نقص كميات الأمطار مما تسببت في موجة قوية من الجفاف والتصحر التي أدت إلى إحداث تدهور في التربة وإتلاف الكثير من الأراضي الصالحة للزّراعة، ممّا أدى إلى خلق أزمة حادة في نقص الغذاء لدى معظم بلدان القارة تمخضت عنها موجة رهيبة من الفقر والجوع ، وتسببت في زيادة نسبة المهاجرين واللاّجئين والمشردين ، وهذا الوضع هو ما يخلق عدم الإستقرار والمزيد من الصراعات العنيفة [1] .

أما بخصوص **المشاكل الماديّة** فإنّ القطاع الزّراعي في إفريقيا يعاني من نقص حاد في رؤوس اللأموال وهذا راجع إلى فقر الدّول الإفريقية وعدم قدرتها على اقتناء وسائل وآلات حديثة تساعد على تحقيق إنتاج زراعي وفير على نحو يلبي حاجيات شعوبها، ولذلك على الدّول الإفريقية انتهاج نهجا فعّالا من أجل تحقيق تحوّل زراعي يساعد على الخروج من الأزمات والمشاكل التي تتخبط فيها القارة ، وإرساء المزيد من الأمن والاستقرار فيها [2] .

سعيا منه لتخطي هذه المشكلة فإن الإتحاد الإفريقي ، قام بعقد قمته في 30 جانفي من هذا العام "2014 " تحت شعار "**عام للزّراعة و الأمن الغذائي**" والتي جاءت إحياءا للذكرى السنوية العاشرة لتبني

[1] – عادل عبد الرّزاق ، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي ، (رؤية مستقبلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب) ،مصر ، 2002، ص 118 .

[2] – فريدة البنداري ، مرجع سابق ، ص 5 .

البرنامج الإفريقي الشامل للتنميّة الزّراعيّة ، وأجريت في هذه القمة مجموعة من المباحثات التي قضت بضرورة البحث عن سبل فعالّة بغية تحويل وتطوير مسار الزّراعة والبحث عن جميع الفرص من أجل الوصول إلى تحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة في إفريقيا [1].

ما نتوصل إليه بخصوص المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الإفريقي والتي تفرز تأثيرات سلبية على عمل الإتحاد وتعرقله ، هو أن الإتحاد الإفريقي سعى ولايزال يسعى بكل السبل المتاحة أمامه من أجل النهوض وإنعاش القطاع الزراعي والقضاء على جميع الصراعات والأزمات التي تكون كنتيجة حتمية لانتشار الفقر والجوع .

الفرع الثالث: انتشار الأمراض و الفساد

القارة الإفريقية تعرف انتشارا واسعا للأمراض والفساد ، اللذان يمثلان أخطر المشاكل التي تواجه الإتحاد الإفريقي ، وسنقوم بدراستهما على النحو التالي:

[1] –. الدورة العادية الثانية و العشرون لمؤتمر الإتحاد الإفريقي ، أديس أبابا ، 30 يناير 2014 ، أنظر الموقع : http://www.arabic.achahid.net/news ، تم الإطلاع عليه : 24 – 03 – 2014 ، على الساعة : 12:45 .

أولا: انتشار الأمراض

القارة الإفريقية تواجه العديد من الأمراض الخطيرة التي تهدد حياة وسلامة شعوبها وأخطر هذه الأمراض نجد : مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة الإيدز **(AIDS)**، **(HIV)** ، والسرطان والمالاريا والّشلل خصوصا شلل الأطفال والسّل الرّئوي ، وهذه الأمراض جعلت من إفريقيا البؤرة الأكثر خطورة في العالم ، خصوصا بعد الانتشار الواسع والمخيف لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة الإيدز ، والذي ضرب بشدة منطقة "شبه الصحراء الإفريقية " ، فحوالي 9 ملاين شخص لقوا حتفهم جرّاء المرض ، وهذا كان بحسب التقديرات والإحصاءات التي قدمت في عام 2010 وأنه من المتوقع أن الحصيلة سترتفع إلى حوالي 25 مليون مصاب في غضون العقد المقبل [1].

رغبة منه في التصدي لهذا الخطر وإيجاد حل له في الوقت المناسب ، فإن الإتحاد الإفريقي عقد قمته الخامسة عشرة بمدينة كمبالا الأوغندية بين تاريخ 25 و27 يوليو عام 2010 وأصدر مقرّر ودعى من خلاله لتدعيم تنفيذ النّظم الصّحية وتمويل البحوث في مجال الصّحة مع التّعجيل بتقديم الخدمات التي تعنى بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة الإيدز والسّل الوملا ريا ودحرها ، إلى جانب دعوته إلى

[1] – دليل وثائق الإتحاد الإفريقي الرئيسية عن حقوق الإنسان ، قرار بشأن فيروس (AIDS)، (HIV) ، المسبب لمرض نقص المناعة البشرية المكتسبة الايدز الذي يهدد حقوق الإنسان و البشرية ، P 206، أنظر الموقع : http://www.africa.upece.org/uploads/publicitation/fc ، تم الإطلاع عليه : 04 – 06 – 2014 على الساعة : 12:00 .

التكثيف من جهود التضامن والدّعم على المستويين الدولي والإقليمي والوصول لتقديم الخدمات المتعلقة بهذا الفيروس بحلول عام 2015 ، وهذا ليتزامن مع الأهداف الإنمائية التي يسعى إليها [1] .

ثانيا: انتشار الفساد

قارة إفريقيا تعاني من استشراء ظاهرة الفساد ، التي تعد من أبرز وأخطر المشاكل التي تقف أمام التنمية والاستقرار في القارة ، وتخلق مطبات أمام الإتحاد الإفريقي ، وهذه الظاهرة تشمل عملية الاستحواذ

على المال العام وتحريم الشعب الإفريقي من الاستفادة من الثروات والخيرات التي تزخر بها بلدانهم وتجعلهم يقبعون في دائرة الفقر الدائم ، فكل سنة يتم نهب واستغلال حوالي 184 مليار دولار من مال

الخزينة العامة واستغلالها في معاملات وصفقات فاسدة ومشبوهة من قبل "النخبة الحاكمة" التي تتمتع بالنفوذ والتي لها مصالح كبرى من كل الخيرات والثروات التي تزخر بها وذلك تحقيقا لمشاريعهم المشبوهة على حساب عوز وجوع وتشريد شعوبها [2] .

سعيا منه لوضع حد لهذه الظاهرة التي أرهقت كاهل الدول الإفريقية وشعوبها وقوضت كثيرا من مهام وعمل الإتحاد الإفريقي عمد إلى إصدار مقرر بشأن وضع اتفاقية لمنع الفساد ومكافحته ، بحيث دعى

---

[1] – مقرر بشأن الاستعراضي الخماسي لنداء أبوجا للتعجيل بوصول الجميع إلى خدمات فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز و السل و الملا ريا في إفريقيا ، الوثيقة رقم : ASSEMBLY/AU/DEC .291(XV) P 01 ، أنظر الموقع : http://www.africa-union.org، تم الإطلاع عليه : 23- 03 – 2011 ، على الساعة : 01:31 .

[2] – حمدي عبد الرحمان ، إفريقيا و تحديات النهوض ، أنظر الموقع : ، http://www .algazera.net/hom/print تم الإطلاع عليه : 12 – 07 – 2014 ، على الساعة : 00:03 ، ص 4 .

في دورته العادية الثانية التي عقدها في مابوتو بالموزمبيق بتاريخ 10 و12 جويلية عام 2003 إلى دعوة جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي للتوقيع والتصديق على مشروع اتفاقية "**منع الفساد و مكافحته** "و ذلك سعيا منه وضمانا لدخولها حيز التنفيذ من أجل إضفاء أكثر فعالية للتعامل مع حيثيات هذه الأزمة الخطيرة والفاسدة في نفس الوقت [1].

المطلب اثاني : التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي

إلى جانب المشاكل التي تواجه الإتحاد الإفريقي وتحد من فعاليته توجد كذلك تحديات كثيرة تعترضه وسنتعرف على أهمها في (**الفروع الثلاثة**) التالية :

الفرع الأول: التحدي الاقتصادي

أخطر تحد يهدد العديد من دول القارة الإفريقية هو تدهور القطاع الاقتصادي ، وهذا راجع إلى الانخفاض الذي تعرفه أسعار المواد الخامة التي تنتجها ، مما ساهم في تعثر بعض الدول في إعداد ميزانية سنوية بالإضافة إلى ما شهدته السوق العالمية من تغيرات وتطورات الأمر الذي مثل كفة راجحة في غير صالح صادرات الدول الإفريقية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات التي تستوردها وانخفاض قيمة الصادرات التي تصدرها ، وهو ما سبب بتفاقم مشكلة الفقر والمجاعة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أدى إلى تفاقم

[1] – مقرر بشان اتفاقية منع الفساد و مكافحته ، الوثيقة رقم :1 P (XII) ASSEMBLY :AU .DEC.27 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الثانية ، مابوتو ، موزمبيق ، 10– 12 يوليو 2003 ، أنظر الموقع : http://www.african-union.org، تم الإطلاع عليه 23 – 03 – 2011 ، عل الساعة : 02:42 .

مشكلة المديونية الخارجية ، ففي أواخر التسعينات وصل عدد الدول الإفريقية التي تعاني منها إلى حوالي 31 دولة إفريقية [1] .

هذا التدهور راجع إلى غياب الشراكة الاقتصادية الحقيقية فيما بين دول القارة إلى جانب اعتماد معظمها على النفط والغاز المستورد من "دول الخليج العربي وأمريكا الشمالية" ، كما أنها لا تعترف بعملات بعضها البعض في حين أنها تعترف بالعملات الأجنبية : كالدولار الأمريكي والأورو الأوروبي مما جعل القطاع الاقتصادي الإفريقي يعاني تدهورا ووصل إلى أدنى درجة له ، وجعل أمور القارة أكثر صعوبة وتأزما ، وهو ما أثّر وحدّ من جهود الإتحاد الإفريقي الرّامية إلى تحقيق تنمية مستدامة [2] .

الفرع الثاني: التحدي الهيكلي و المؤسّسي

إلى جانب التحدي الاقتصادي الذي يواجهه الإتحاد الإفريقي فإنه يواجه تحد أخر مرتبط بعدم اكتمال **البنية الهيكلية والمؤسسية** في أوانها ، وهذا يظهر من خلال تشكيلته وتكوينه بالإضافة إلى نظام العمل داخل منظومته ، وهذا راجع إلى أن هذه المنظمة حديثة العهد والنشأة وعليه لا مجال للحديث عن اكتمال تشكيلة أجهزتها وآليتها الفعالة ، ويوجد كذلك تحدّ أخر وهو **تداخل العضوية** : معناه أنه يوجد دول إفريقية أعضاء في الإتحاد الإفريقي وتكون في نفس الوقت أعضاء في منظمات دولية أخرى على سبيل المثال : تكون أعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وبالتالي خلق هذا اختلالا

---

[1] – عادل عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص ص 114 – 124 .

[2] – كمال إبراهيم علاونة ، الإتحاد الإفريقي بين النظرية و التطبيق بالقارة الذهبية السمراء ، أنظر الموقع : http://www.israj.net ، تم الإطلاع عليه : 24 – 03 – 2014 ، على الساعة : 16:38، ص 10 .

كبيرا داخل منظومة الإتحاد الإفريقي وأحدث خلل في أدائه للمهام المنوطة به وهي إحلال السلم و الأمن والتصدي للأزمات والصراعات [1].

الفرع الثالث: التحدي السياسي و الأمني

القارة الإفريقية تواجه الكثير من التحديات السياسية والأمنية ، وأهمها انتشار الصراعات والحروب الأهلية بصفة عنيفة ، وخلقت وقائعها نوعا من الانفلات الأمني الذي تشهده المناطق التي يدور فيها هذا النوع من الصراعات ، مما خلق صعوبات للإتحاد الإفريقي في أدائه لمهمة إحتواء الأوضاع التصدي لها، وعليه فإن التحدي السياسي والأمني يعود سببه بالدرجة الأولى إلى انتشار موجة الصراعات والحروب العنيفة في الساحة الإفريقية ، بالإضافة إلى اختلاف السياسات المنتهجة والمتبعة من قبل الدول الإفريقية بخصوص كيفية حلها والتصدي لها ، وكل هذا ساهم في الأخير في خلق تحد خطير للإتحاد الإفريقي وصعّب كثيرا فرص احتوائه لموجة العنف وإحلال السلم وإيقاف النزيف الدموي الذي تتعرض له فئة المدنين بالدرجة الأولى [2].

[1] – محمود أبو العينين ن مرجع سابق ، ص 139

[2] محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص ص – 141 – 142 .

خلاصـــة الفصـل الثـــاني

من خلال دراستنا لأزمتي دارفور والصومال فإننا نخرج بمجموعة من النتائج المستنبطة من المخلفات التي ترتبت عنها وأثرت سلبا على دور الإتحاد الإفريقي في تسويتها واحتوائها حتى أنها خلقت مشاكل وتحديات حالت عائقا على عمله .

فبالنسبة **لأزمة دارفور** يمكن أن نقول أنها تسببت في طرح العديد من المشاكل وخلقت العديد من العراقيل سواء داخل الإقليم أو من خلال تأثيرها على دول الجوار فتسببت في موجة كبيرة من : النّزوح واللّجوء وذلك من خلال زيادة عدد اللاجئين المتدفقين إلى دول الجوار ، يليها الانتشار الرهيب لعصابات النهب والسّطو ، بالإضافة إلى تسرب السّلاح و المسّلحين إلى داخل أقاليمها مما سبب انفلات أمني وتهديد لاستقرار وسيادة الدول الإقليمية المجاورة ، كما يشهد الإقليم كذلك انتشار لآفة الجماعات المتمردة التي تمثل أخطر تحد ومشكل يصعب كثيرا التعامل معه ، بحيث أنها تمارس أعمال عنف بشعة ضد المدنين العزل ، كما تمارس أعمال إرهابية وإجرامية في حق بعثة الإتحاد الإفريقي لحفظ السلام في الإقليم وتعرضها لمخاطر الاختطاف والاعتداء والقتل .

من هنا يظهر أن هذا الإقليم المعروف بامتلاكه لخيرات وثروات طبيعية هائلة وحضارة تاريخية عريقة ومتنوعة ذهبت كلها على إثر هذا الصراع الذي بلغ أسوأ حالة له على مدار إحدى عشرة سنة مضت.

أما أهم ما توصلنا إليه بخصوص **الأزمة الصومالية** فإننا نتقول أن : الصومال قد تذوق حقا مرارة الحرب الأهلية والتصفيات القبلية التي بدأت منذ عام 1991 إلى غاية يومنا هذا، وهو الأمر الذي يؤكد أنها لا

تقل مخلفة على مثيلتها في دارفور بحيث أنها تسببت في : الانهيار الكامل للدولة الصومالية وضرب لمقومات المجتمع وإلغاء ثقافته في التعايش السلمي ، بالإضافة إلى استغلال الأوضاع المتردية من ذوي النفوذ والمصالح من أجل تنفيذ أنشطتها السلبية على حساب بناء الدولة ، صاحبه كذلك انهيار للبنية التحتية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية ، إلى جانب بلوغ أزمة المجاعة الضاربة لها لدرجة تفوق كل النسب ، بحيث أصبحت الدولة الصومالية أكثر بلدان العالم فقرا ، وشعبها أكثر الشعوب المتعرضة للأمراض والانتهاكات الخطيرة .

أما بخصوص **المشاكل و التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي بصفة خاصة و التي تعيشها بلدان وشعوب إفريقيا بصفة عامة** فإنه من خلال دراستنا لها فإننا نتوصل إلى أن هناك علاقة وثيقة وتكاملية بين الأمن والتنمية بحيث أن : السلام يعد شرط أساسي لتنمية القارة الإفريقية ، فإذ غاب السّلام والأمن فإنه لن يستطيع أي بلد أن يحقق الرخاء لشعبه .

في أخر هذا البحث نستنتج أن الإتحاد الإفريقي بالرغم من تحققه للكثير من الإنجازات داخل القارة وبالرغم من وجود العديد من المحاولات التي أجريت ولا تزال تجرى من قبله بغية تفعيل كل المجالات إلا أنه يبقى في خانة جد ضعيفة ومتعثر دائما في أدائه لمهامه على النحو الكامل واللاّزم ، وعليه فإن مستقبله في ظل كل هذه المعوقات ينذر بالسلبية ، ولذلك ما تحتاجه إفريقيا في المقام هو :

- **تكوين إتحاد إفريقي فاعل** : والذي لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من الجهود التي يسودها نـــوع من الجديّة والعزيمة وذلك من خلال : السعي لتطوير مؤسساته الفاعلة بحيث لابد على رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي السعي إلى القيام بمزيد من المبادرات الرامية إلى إبرام معاهدات تهدف إلى تحقيق اندماج جماعي إفريقي وفعلي بإتحاد واحد وموحد قادر على بث سيطرته وفرض نظام قانوني صارم وفاعل ، وهذا طبعا يكون من خلال توحيد القوة العسكرية وبناء جيش إفريقي موحد تتوفر فيه كل الإمكانيات التي تمكنه من التدخل السريع لمنع والتصدي للنزّاعات ، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء جهاز إنذار مبكر لتوقع احتمال نشوء النزاعات والتدخّل لمنع تصاعده على نحو يسبب تهديد للسّلم والأمن في القارة والبحث عن أساليب التصدي لها في الوقت المناسب ، إلى جانب ذلك لابد من إنشاء جناح للشرطة الإفريقية "أفريبول" تسند لها مهمة تعزيز الأوضاع في كل ارجاء القارة

- **ضرورة التزام كل دولة عضو في الإتحاد الإفريقي بتخصيص ميزانية مالية معقولة** : بغية الإيفاء بجميع المتطلبات التي تحتاجها بعثات الإتحاد الإفريقي والتي تساعدها على البقاء في مناطق الصّراع ، لأنه بدون وجود ميزانية تلبي حاجياتهم فإن هذا سيصعب الأمور على عمل الإتحاد الإفريقي وسيجعل من مساهماته كلها مغلولة ومكبّدة .

- **لابد كذلك من توحيد الجهود من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي:** لبناء قواعد عسكرية لقوات الإتحاد الإفريقي لحفظ السلام في كل دولة إفريقية ، بدلا من السّماح للولايات المتحدة الأمريكية و الدّول الكبرى في المجتمع الدولي ببناء قواعد عسكرية لها في أقاليم الدول الإفريقية .

- **ضرورة إيجاد حل لأكبر تحد للإتحاد اللإفريقي وهو تحد الحروب الأهلية و النزّاعات فيما بين الدول الإفريقية :** التي بينت ولاتزال تبين أن مساهماته جد محدودة وضئيلة ، وعليه لابد من القضاء على جميع الصراعات الدينية والإيديولوجية التي تعم فيها إفريقيا .

- **العمل الدائم على إرساء ثقافة التعايش السلمي و الحضاري** فيما بين شعوب وبلدان القارة كافة وإقرار لغة الحوار والدبلوماسية في كل المعاملات وعلى مختلف الأصعدة.

- إلى جانب هذا كله لابد من **الانفتاح على المجتمع الدولي** وإقامة الشركات مع جل المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة عبر العالم.

- **ضرورة تقديم الدعم لقضايا الديمقراطية و الحكم الرشيد،** وإرساء مبدأ القانون والعدالة الاجتماعية.

- ضرورة **إيجاد أسس التعاون المشترك** والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودفعها إلى الأمام وتحقيق تنمية شاملة .

في الأخير ما نقوله بخصوص كل هذه المعوقات و المشاكل التي تتخبط فيها دول و شعوب القارة الإفريقية ، هو أنه إذ ما تم سد كل هذه الثغرات فإنه أكيد سيتم الوصول إلى القضاء التّام والنّهائي على جميع المشاكل والتحديات لاسيما المجاعة والأمراض المزمنة والخطيرة هذا بالدرجة الأولى يليها

القضاء على البطالة ومحو الأمية وتحقيق قفزة نوعية في كل المجالات ، وبالتالي سد كل الثغرات وأكيد هذا سيؤدي في الأخير إلى بعث الأمن والاستقرار وبناء قارة قادرة على التعايش السلمي وقادرة على إدارة أمورها بنفسها بعيدا ودون الحاجة إلى التدخل الأجنبي .

خـــاتـــمـــــة

قائـــــمـــــة المـراجـــــع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ) الكتب العامة

1) حازم محمد عتلم ، المنظمات الدولية الإقليمية و المتخصصة ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2003.

2) سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .

3) طارق عزت الرخا ، المنظمات الدولية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، ليبيا، 2005 – 2006 .

4) عمر صدوق، دروس في التنظيم الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1996.

5) عبد السلام صالح عرفة ، المنظمات الدولية الإقليمية ، الطبعة الثانية، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، ليبيا ، 1999 .

6) عبد القادر رزيق المخادمي ، التعاون العربي الإفريقي ، (ضرورة حيوية لمواجهة العولمة) ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر، 2007 .

7) عبد الفتاح عبد الرّزاق محمد ، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام ، دار دجلة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 .

8) عبد الله علي عبو ، المنظمات الدولية (الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة) ، دار قنديل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 .

9) معمر بوزنادة ، المنظمات الدولية الإقليمية و نظام الأمن الجماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

10) محمد المجذوب ، التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات الدولية الإقليمية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، لبنان، 1999 .

11) محمد سامي عبد الحميد ، قانون المنظمات الدولية ، (الأمم المتحدة)،الطبعة التاسعة ، منشأة المعارف ، مصر ، 2000 .

12) مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، (منظمة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة التجارة العالمية) ، دار النهضة العربة ، مصر ، 2000 .

ب) الكتب المتخصصة

1) إجلال رأفت ، أزمة الصومال بين الداخل و الخارج مكتبة البرنامج ، مصر ، 2007 .

2) عادل عبد الرّزاق ، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي ، (رؤية مستقبلية) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2002 .

3) محمود أبو العينين ، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية ، مركز البحوث الإفريقية ، مصر 2001 .

ثانيا : الرسائل و المذكرات الجامعية

1) عتيقة بن يحي ، التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان ، دراسة لحالة دارفور : السودان (2003 ..... واقع و أبعاد) ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولة الإستراتيجية و المستقبليات) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، 2008 .

2) مراد جوابي ، أزمة دارفور و أبعاد التدخل الأجنبي ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008 – 2009 .

3) عبد السلام معزيز ، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، شعبة القانون الدولي الإنساني) ، كلية الحقوق ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2008 – 2009 .

ثالثا : المقالات العلمية و المقالات المسحوبة من شبكة الانترنيت

أ) المقالات العلمية المحكمة

1) جمال محمد السيد ضلع ، (تسوية أزمة دارفور في ظل الإتحاد الإفريقي)، مجلة العلوم القانونية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، العدد الخاص ، جوان 2007 ، ص ص 65 – 83 .

2) عبد الرّحمان لحرش ،(دور الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية) ، مجلة العلوم القانونية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، العدد الخاص ، جوان 2007 ، ص ص 110 – 117 .

3) مانع جمال عبد الناصر ، (الإتحاد الإفريقي كمنظمة إفريقية في إطار الأمم المتحدة) ، مجلة العلوم القانونية ، جامعة باجي مختار عنابة ، العدد الخاص ، جوان 2007 ، ص ص 38 – 65 .

ب) المقالات العلمية المسحوبة من شبكة الانترنيت

1) أسامة علي زين العابدين ، دارفور : الخلفية التاريخية للأزمة و أسبابها و تطورها ، مقال منشور على موقع شبكة الشروق الإخبارية الإلكترونية:

http://www.ashoroq.net/index?php ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 31 – 03 – 2014 ، على الساعة : 12:34 .

2) أسامة علي زين العابدين ، أزمة دارفور : التداعيات و الحلول ،مقال منشور على موقع شبكة الشروق الإخبارية الإلكترونية : http://www.ashoriq.net?php ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 31 – 03 – 2014 ، على الساعة : 12:47 .

3) أميرة البربري ، إنجازات و إخفاقات : "مؤتمر خمسون عاما على العمل الوحدوي الإفريقي ، مقال منشور على موقع مجلة السياسة الدولية الإلكترونية :

http://www.siyassa.org.eg/news content ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 04 – 06 – 2014 ، على الساعة : 12:48 .

5) أميرة محمد عبد الحليم ، العودة إلى القرن الإفريقي : الأبعاد السياسية و الدولية لانتشار المجاعة في الصومال ، مقال منشور على موقع الأهرام الرقمي المصري : http://www.digital.ahram.org.eg/article.asp ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 14 – 07 – 2014 ، على الساعة : 22:21 .

6) حمدي عبد الرّحمان ، قمة لوساكا و مستقبل الإتحاد الإفريقي ، مقال منشور على موقع الأهرام الرقمي المصري : http://www.digital.ahram.org.eg/spx ?serial ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 29 – 03 – 2014 ، على الساعة : 13:07 .

7) حمدي عبد الرّحمان ، إفريقيا و تحديات النهوض ، مقال منشور على موقع مركز الجزيرة : http://www.algazera.net/hom/print ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 12 – 07 – 2014 ، على الساعة : 00:03 .

8) حسين عبد العزيز ورائي ، أزمة دارفور (الأسباب و الأبعاد) ، مقال منشور على الموقع الرسمي للحزب السوري القومي العربي : http://www.ssnp.net/content/view/574/141 ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 31 – 03 – 2014 ، على الساعة : 13:45 .

9) خليل حسين ، نظام الأمن القومي الإقليمي في القانون الدولي العام ، مقال منشور على الموقع الرسمي للدكتور خليل حسين : http://www.drkhalihussein/blogspot/com ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 21 – 12 – 2014 ، على الساعة : 18:38 .

10) سامية بيبرس ، قمة سرت الاستثنائية و إعلان الإتحاد الإفريقي ، مقال منشور على موقع الأهرام الرقمي المصري : http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspw?serial ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 29 – 03 2014 ، على الساعة : 13:08 .

11) سيدي محمد عمار ، من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي ، مقال منشور على موقع وكالة الأنباء الصحراوية : http://wwwspsrd/info/content ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 24 – 03 – 2014 ، على الساعة : 16:47 .

12) عزوز محمد عبد القادر ناجي ، أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الاستقرار السياسي بإفريقيا ، مقال منشور على موقع مجلة قراءات إفريقية الإلكترونية :

http://wwwqiraatafrican.com/view ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 21 – 07 – 2014 ، على الساعة : 00:09 .

13) غالب علي جميل ، شيء من السياسة : الإتحاد الإفريقي و المستجدات على ساحة العلاقات العربية الإفريقية ، مقال منشور على موقع صحيفة 26 سبتمبر العربية : http://www.26 septembre.net/news weekaeticle.php ?lng=arabic، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 04 – 06 – 2014 ، على الساعة : 13:33 .

14) فريدة البنداري ، قضايا الإتحاد الإفريقي و مشاكله [2002 – 2007] ، مقال منشور على موقع السياسي كوم المصري : http://www.siyass.org/eg/news/content ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 12 – 07 – 2014 ، على الساعة : 22:50 .

15) كمال إبراهيم علاونة ، الإتحاد الإفريقي بين النظرية و التطبيق بالقارة الذهبية السمراء ، مقال منشور على موقع شبكة الإسراء و المعراج : http://www.israj.net ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 24 – 03 – 2014 ، على الساعة : 16:38 .

16) محمد هيبة علي أحطيبة ، "دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا " ، قسم العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد 27 ، العدد 3 ، 2011 ،رسالة منشورة على موقع جامعة دمشق : http://www.damascus university-edu/sy/mag ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 24 – 03 – 2014 ، على الساعة : 14:39 .

رابعا : أعمال الملتقيات

1) زهرة بوسراج ، " دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني " ، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النص و الممارسة ، 14 – 18 نوفمبر 2012 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، غير منشورة .

2) نسيمة بودة، " دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني "، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النص و

الممارسة ، 14 – 18 نوفمبر 2012 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، غير منشورة .

خامسا : الوثائق الدولية و القرارات

أ) الوثائق الدولية

1) القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي الموقع في (لومي) بالطوغو في 11 جويلية 2000 ، و المصادق عليه من طرف الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 01 مؤرخ في 12 ماي 2001 ، ج. ر. ج. ج.ش. د ، العدد 28 ، الصادر بتاريخ 16 ماي 2001 .

2) بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، المعتمد بدوربان (جنوب إفريقيا) في 09 جويلية 2002 ، و المصادق عليه من طرف الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 03 – 48 مؤرخ في 29 جانفي 2003 ، ج. ر .ج. ج. ش. د ، العدد 06 ، الصادر بتارخ 29 جانفي 2003 .

ب) القرارات

1)مقرر بشأن إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي ، الوثيقة رقم : AHG/234(XXXVIII)P1 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي ، الدورة العادية الأولى ، دوربان ، جنوب إفريقيا ، 9 – 10 يوليو 2002 .

2)تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن الإفريقي ووضع السلم بإفريقيا ، الوثيقة رقم : Assembly/AU /6 (XIII) p 4 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي ، الدورة العادية الثالثة عشرة ، سرت ، الجماهيرية العظمى ، 1 – 3 يوليو 2002 .

3)مجموعة الأزمات الدولية ، دارفور إعادة إحياء السلام ، التقرير (رقم 124 حول وضع إفريقيا) ، 30 أفريل 2007 .

4)تقرير مجلس السلم و الأمن عن أنشطته و حالة السلام في إفريقيا ، الوثيقة رقم : Assembly/au/4(XIII) p 2 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي ، الدورة العادية الثانية عشرة ، أديس أبابا ، إثيوبيا ، 2 – 3 فبراير 2009 .

5) تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن بإفريقيا ، الوثيقة رقم :
6 – 5 – 4– 3 Assembly/AU/6(XV)P ، موتمر الإتحاد الإفريقي ، الدورة العادية الخامسة عشرة ، كمبالا ، أوغندا ، 25 – 27 يوليو 2010 .

6)مقرر بشأن الاستعراضي الخماسي لنداء أبوجا للتعجيل بوصول الجميع إلى خدمات خدمات فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز و السل والملا ريا في إفريقيا ، الوثيقة رقم : Assembly/AU / DEC .291(XV) P 1 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي ، الدورة العادية الخامسة عشرة ، أوغندا ، كمبالا ، 25 – 27 يوليو 2010 .

7)مقرر بشأن إتفاقية منع الفساد و مكافحته ، الوثيقة رقم :(II)
Assembly/AU.DEC.27 , P 1 ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي ، الدورة العادية الثانية ، مابوتو ، المزمبيق ، 10 – 12 يوليو 2003 .

8)الدورة العادية الثانية و العشرون لمؤتمر الإتحاد الإفريقي ،أديس أبابا ، 30 يناير 2014

9) دليل و وثائق الإتحاد الإفريقي الرئيسية عن حقوق الإنسان : قرار بشأن فيروس (AIDS) (HIV) ، المسبب لمرض نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) ، الذي يهدد حقوق الإنسان و البشرية ، ص 206.

سادسا : النصوص القانونية

القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي .

بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي .

سابعا : مواقع الإنترنيت

http://www.africa-union.org .

http://www.arabic.alchahid.net/news .

http://www.arakoba.net/articles .

http://www.sis/gov.eg/templats .

http://www.africa.upece.org/uploads/publicitation/fc .

http://www-au-int/sitrs/debat/files-assembly .

http://www.un.org/ar/doucuments/chapter.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

I) ouvrages .

1 – Anne Sophie millet devall , l'évolution des opération de maintien de la paix en Afrique.

2 – Gabriel Amvane, les rapport entre l'ONU et l'union Africaine, Ed publibook , Paris , France, 2012 .

II) mémoire

- Amara kone, l'action du conseil de paix et de sécurité de l'union Africaine dans la résolution de crise et conflit en Afrique, (mémoire de recherche master II , option politique international) , Paris 2, 2007 – 2008.

III) article

- André Lewis, les africaine à l'ONU, presse universitaires de France, relation international, 2006, p p 37 – 38.

الفـــهـــرس

المحتوى **الصفحة**

قائمة المختصرات

مقدمة---------- **11**

الفصل الأول : الإطار التنظيمي للإتحاد الإفريقي---------- **12**

المبحث الأول : تطور فكرة إنشاء الإتحاد الإفريقي ---------- **13**

المطلب الأول : نشأة الإتحاد الإفريقي ---------- **13**

الفرع الأول : التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي ---------- **14**

أولا : حل منظمة الوحدة الإفريقية ---------- **15**

ثانيا : تأسيس الإتحاد الإفريقي ---------- **17**

الفرع الثاني :أهداف و مبادئ الإتحاد الإفريقي ---------- **19**

أولا : أهداف الإتحاد الإفريقي ---------- **20**

ثانيا : مبادئ الإتحاد الإفريقي ---------- **21**

المطلب الثاني : طبيعة الإتحاد الإفريقي ---------- **22**

الفرع الأول : العنصر الدولي ---------- **22**

الفرع الثاني : عنصر الدوام و الإرادة الذاتية---------- 23

أولا : عنصر الدوام ---------- 23

ثانيا : عنصر الإرادة الذاتية ---------- 23

المبحث الثاني : آلية الإتحاد الإفريقي لتسوية النزاعات ---------- 24

المطلب الأول : إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي ---------- 24

الفرع الأول : طبيعة و تشكيلة مجلس السلم و الأمن الإفريقي---------- 25

أولا : طبيعة مجلس السلم و الأمن الإفريقي ---------- 26

ثانيا : تشكيلة مجلس السلم و الأمن الإفريقي ---------- 26

الفرع الثاني : أهداف و مبادئ مجلس السلم و الأمن الإفريقي ---------- 27

أولا : أهداف مجلس السلم و الأمن الإفريقي---------- 27

ثانيا : مبادئ مجلس السلم و الأمن الإفريقي ---------- 29

الفرع الثالث : مهام و سلطات مجلس السلم و الأمن الإفريقي---------- 30

أولا : مهام مجلس السلم و الأمن الإفريقي ---------- 30

ثانيا : سلطات مجلس السلم و الأمن الإفريقي---------- 31

المطلب الثاني : أنشطة و مساهمات مجلس السلم و الأمن الإفريقي ---------- 32

الفرع الأول : أنشطة مجلس السلم و الأمن الإفريقي ---------- 32

أولا : عقد اجتماعات حول النزاعات والصراعات في إفريقيا ---------- 32

ثانيا : عقد جلسات إعلامية ---------- 33

ثالثا : تقديم الإحاطات إلى لجنة الممثلين الدائمين ---------- 33

رابعا : الاشتراك في الاجتماعات الدولية المتعلقة بالسلم و الأمن بالقارة الإفريقية ------- 33

خامسا : إجراء مشاورات مع هيئة الحكماء---------- 34

الفرع الثاني : مساهمات مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية النّزاعات---------- 36

خلاصة الفصل الأول---------- 38

الفصل الثاني : الإطار العملي للإتحاد الإفريقي---------- 39

المبحث الأول : نموذج عن أهم النزاعات المعروضة أمام الإتحاد الإفريقي---------- 40

المطلب الأول : دور الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة دارفور ---------- 40

الفرع الأول: جهود الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة دارفور ---------- 41

أولا : المفاوضات و الاتفاقيات الرامية لتسوية أزمة دارفور---------- 41

أ) محادثات إنجامينا ---------- 41

ب) قمة أديس أبابا---------- 43

ج) مفاوضات أبوجا الأولى و الثانية ---------- 44

ج1) مفاوضات أبوجا الأولى ---------- 44

ج2) مفاوضات أبوجا الثانية---------- 45

الفرع الثاني : تسوية أزمة دارفور في ظل اتفاق السلام---------- 46

أولا : المفاوضات التحضيرية لاتفاق السلام ---------- 47

ثانيا : طبيعة اتفاق السلام ---------- 48

أ) تقاسم السلطة ---------- 51

ب) تقاسم الثروة ---------- 51

ج) الترتيبات الأمنية---------- 51

هـ) الصعيد العملي و الميداني ---------- 52

ثالثا : الوضع الراهن بعد اتفاق السلام ---------- 52

المطلب الثاني : دور الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال ---------- 53

الفرع الأول : أساس و طبيعة تدخل الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال--------- 54

أولا: أساس تدخل الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال ---------- 54

ثانيا : طبيعة تدخل الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال ---------- 55

الفرع الثاني : التحديات التي واجهة الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال -------- 55

أولا : التدخل العسكري الإثيوبي – الأمريكي---------- 56

ثانيا : خرق قرار حظر توريد السلاح---------- 57

ثالثا : تردد الدول الأعضاء في المشاركة في بعثة الإتحاد الإفريقي---------- 58

رابعا : ضعف إمكانيات التمويل---------- 58

المبحث الثاني : المشاكل و التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي ---------- 59

المطلب الأول :المشاكل التي تواجه الإتحاد الإفريقي ---------- 59

الفرع الأول : تعدد الصراعات و تعثر التحول الديمقراطي ---------- 59

أولا : تعدد الصراعات ---------- 60

ثانيا : تعثر التحول الديمقراطي ---------- 62

الفرع الثاني : تواضع الجهود في المجال التجاري و إحباط التحول الزراعي ---------- 63

أولا : تواضع الجهود في المجال التجاري---------- 63

ثانيا: إحباط التحول الزراعي---------- 64

الفرع الثالث: انتشار الأمراض و الفساد ---------- 65

أولا: انتشار الأمراض 66

ثانيا انتشار الفساد---------- 67

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الإتحاد الإفريقي---------- 67

الفرع الأول التحدي الاقتصادي ---------- 68

الفرع الثاني : التحدي الهيكلي والمؤسّسي ---------- 69

الفرع الثالث :التحدي السّياسي والأمني ---------- **70**

خلاصة الفصل الثاني ---------- **71**

خاتمة ---------- **75**

قائمة المراجع ---------- **83**

الفهرس ---------- **90**